المفعول معه في العربية

أ. م. د.عمار نعمة نغيمش

جامعة القادسية / كلية التربية

الخلاصة

يدرس هذا البحث موضوعاً مهماً من موضوعات النحو العربي ، وهو (المفعول معه) ، إذ تبيّن أنّ المعية التي قصدها النحاة هي الامتداد الزمني الحاصل في الجملة ، بلحاظ المصاحبة الممتدة في المثال تلك التي لم يفهمها المحدثون المذكورون في البحث على أنها امتداد زماني قائم على المصاحبة المستمرة ، لذا لم يعرج المحدثون في أثناء تعريفهم هذا الموضوع على أنّ هناك مصاحبة مستمرة ، إذ يجد القارئ أنّ النحاة اعتمدوا في تعريفاتهم على الواو بوصفها حرفاً يميز هذا الأسلوب من غيره .

يزاد على أنّ ما ذكر في مدونة المتقدمين من أنّ ما قيل بشأن المفعول على أنه منصوب بالظرف ؛ إنّما هو كلام فيه نظر، لأن الأخفش الأوسط ذكر أنّ (الواو) واقعة موقع (مع) ، و(مع) ظرف ، فلما أقيمت الواو مقامها ، نصب على الظرف .

ولكن النقد الموجه إليه أنّ هذا الرأي يجوز في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، في حين أننا أبقينا واواً – وهي حرف – ولها أن تعمل ، وبعبارة أخرى إنّ هذه الوساطة باقية من غير حذف ... وغيرها .

والواقع أنّ نظرة الكوفيين إلى أنّه منصوب بالخلاف إنما جاءت من النظر إلى واو العطف ، لأن الأصل فيها التشريك ، وهذا التشريك هو الذي قاد إلى النصب ؛ لأن الأخير يختلف عن التشريك في العطف، وهذا هو الذي قاد إلى القول بالخلاف الذي يعني خلاف التشريك الاعتيادي ، في حين أن كلاً من الدكتورين مهدي المخزوميّ وصاحب أبو جناح لم يفهماه في هذا المعنى .

واتضح – من البحث – أنّ المفعول معه في مدونة المتقدمين أسلوب خاص، أو فن تعبيري خاص ، فلم يفهمه بعض المتقدمين بهذه الهيأة ، فضلاً عن المحدثين الذين لم يفهموا أن المصاحبة في المعية ممتدة ، فما ذكره بعض المحدثين من أنّ تشرب اللبن وما جرى مجراها في المثال النحوي (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إنما هي مفعول معه غير صحيح بلحاظ أن المعية في الاسم تعني أن يكون بين الأول والثاني ملابسة ، فهي لم تحدث مرة واحدة بل فيها امتداد زماني ، وغيرها من آراء المحدثين .

ولا يخفى على الجميع أنّ هناك خلافاً في موضوع المفعول معه في القرآن الكريم، فمنهم من رجّح العطف، ومنهم من رجّح المعية بلحاظ النظر إلى الصنعة والمعنى .

المقدمة

موضوع المفعول معه من الموضوعات النحوية التي وقع فيها خلاف كبير بين المتقدمين من جهة والمحدثين من جهة أخرى ، فثمة آراء ذكرت في المدونة النحوية التراثية وآراء ذكرت في المدونة النحوية الحديثة قيلت في هذا الموضوع جزء منها عرض للنقد ، يزاد على أن ثمة خلافا في وقوع هذا الموضوع في القرآن الكريم ، وهذه المسوغات مجتمعة دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع ، وقد عنون البحث بـ(المفعول معه في العربية).

وقد قسم هذا البحث على تمهيد وثلاثة مباحث ، وقد درست في التمهيد المفهوم والتّسمية ، أمّا المباحث الأخرى فقد ابتدأ البحث فيها في المبحث الأول بالكلام على الناصب للمفعول معه ، إذ ركز الباحث على مقولات بها حاجة إلى نظر ، وترك الكلام على أخرى بلحاظ التكرار الحاصل فيها في المدونة النحوية ، وعنون المبحث الثاني بحكم المفعول معه بين القدامى والمحدثين ، إذ ذكرت فيه آراء القدامى وآراء المحدثين ، وقد انصبّ أكثر ما قيل في هذا المبحث عما ذكره المحدثون ، وقد نوقشت آراؤهم جميعاً، وختم البحث بالمبحث الثالث ، وقد عنون بـ(هل وقع مفعول معه في القرآن الكريم)؟

والحق أنّ تسمية هذا المبحث جاءت بلحاظ الخلاف الحاصل بين النحاة والمعربين والمفسرين في وقوع المعية وغيرها في الخطاب القرآني ، لذا تراوحت هذه الآراء بين المعية والعطف بلحاظ الصنعة والمعنى .

التّمهيد

المفهوم والتسمية

تكاد تكون تعريفات المفعول معه في المدونة النّحوية متشابهة ، وواضح أنّ الهدف منها هو إبعاد المفعول معه عن العطف .

وأبدأ بما ذكره أبو علي الفارسيّ ؛ لأنّ سيبويه ، وابن السرّاج يعتمدان في تعريفهما على التعريف بالمثال .

في حين أنّ من جاء بعدهما اعتمد التعريف بالحد ، قال أبو علي : ((الاسم الذي ينتصب بأنّه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسّط الواو))[١]،أمّا الصيمريّ فقد اقتصر على الواو قائلاً : ((ما كانت فيه الواو بمعنى المصاحبة))[٢].

ويجد القارئ أنّ ابن الأثير يعرف هذا الموضوع بإعطائه دلالة تختلف عن غيره من المواضيع ، إذ قال: ((هو من صاحبته في فعلك سواء تأتي منه مثل فعلك أم لم تأت ، ولا يلزم أن يكون فاعلاً إنّما شرطه أن يكون مصاحباً))[٣] .

ويلاحظ على هذا الكلام أنّ ثمة مصاحبة في الحدث ، وبعبارة أخرى أنّ هذا الموضوع يختلف عن غيره ، أعني : العطف ؛ ذلك أنّ الحدث هنا يختلف بلحاظ المصاحبة المستمرة

أمّا ابن هشام فقد حدّه بأنه فضلة إذ قال : ((اسم فضلة تال لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كسرت والطريق وأنا سائر والنيل))[٤] .

ومما ذكر آنفاً يتبين أنّ ثمة مفهومين يتقاربان في المدونة النحوية :

الأول : يعتمد الصنعة النحوية في تمييز هذا الأسلوب أو تعريفه ، وهذا ما تبين عند أبي علي ومن سايره ، إذ عرف المفعول معه عنده على أنه ما كان منتصباً بالفعل بتوسط الواو التي هي بمعنى (مع) ، ويبدو أن سبب هذا هو لحاظ العمل .

أمّا الثاني فقد اعتمد الواو بوصفها حرفاً يميز هذا الأسلوب عن غيره، أي : العطف، لأنّ المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق لا من الواو ، أمّا في المعية فإنّ المعية لا تفهم إلاّ من الواو[٥] .

في حين أنّ ابن الأثير جاء بمعنى فيه دلالة واضحة للمفعول معه ، وهي المصاحبة الممتدة في الحدث .

لذا قال في نهاية تعريفه لهذا الأسلوب:((إنّما شرطه أن يكون مصاحباً)) ، إذ قصره على المصاحبة الممتدة .

وقد توسّع ابن هشام في تعريف هذا الأسلوب ، وإنّما جاء هذا التوسع بلحاظ الصنعة النحوية ولحاظ الأسلوب التعليمي على ما يبدو .

أمّا المحدثون فقد حاولوا أن يأتوا بتعريف مناسب لهذا الأسلوب ، إذ ذكر الدكتور شوقي ضيف أنّه : ((اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع))[٦] .

وهو – هنا – يعلق على تعريف ابن هشام المذكور آنفاً بأنّه مبهم ، ولم يعلق على موضع الإبهام – بحسب فهمه – في التعريف[٧].

ومما يؤخذ عليه أن النحاة ميزوا العطف من المعية عندما ذكروا حد المفعول معه ، فلو تأمّل كلام ابن هشام لوجد ذلك .

وعرّفه المجمع العلمي في القاهرة على أنّه : ((اسم منصوب تال لواو بمعنى مع لا يشترك مع ما قبل الواو في معنى العامل))[٨]، والحقّ أنّ هذا التعريف لا يختلف عمّا ذكره النحاة ، وقد سبقهم الأقدمون إلى ذلك ، قال ابن مالك : ((وقد يطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بمع أو الباء التي للمصاحبة وعلى المعطوف المراد به المصاحبة وعلى المنصوب بعد الواو ... فالأول ، نحو : جلست مع زيد ، والثاني : وصلت هذا بذاك ، والثالث ، نحو : مزجت عسلاً وماءً ، والرابع ، نحو : ما صنعت وأباك واستوى الماء والخشبة وما زلت وزيداً حتى فعل إلاّ أنّ عرف النحاة قد قصر المفعول معه على الرابع...وقيدت الواو بأن تجعله في المعنى كمجرور مع ليخرج المعطوف بالواو المفيدة مطلق الجمع))[٩](*).

واضح أنّ كلاً من تعريف الدكتور شوقي ضيف والمجمع العلمي لم يشترط المصاحبة المستمرة أو الممتدة في التعريف.

وللمفعول معه عدّة تسميات ، أهمها : المفعول معه، ويسمى أيضاً بالمفعول به، وهذا ما ذكره سيبويه ، إذ قال : ((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسمُ ؛ لأنّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به كما انتصب نفسه في قولك : امرأً ونفسَه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تُركت النّاقةُ وفصيلَها لرضعها ، إنّما أردت : ما صنعت مع أبيك ولو تُركت الناقةُ مع فصيلها ، فالفصيلُ مفعولٌ معه والأبُ كذلك ، والواو لم تغير معنى ، ولكنّها تعمل في الاسم ما قبلها))[١٠] .

وهذا يعني أنّ هناك باباً ثانياً ينتصب فيه الاسم من غير أن يتقدّمه الفعل الظاهر فيؤوله سيبويه على فعله ، وهذا ما يتبيّن من عنوان الباب .

والملاحظ على نهاية كلام سيبويه ، أي : (ولكنّها تعمل في الاسم ما قبلها) أنّه يعني أنّ هذا الفعل الذي قبل الواو قاصر (لازم) وبالواو تعدى .

وهذا هو الذي دعا سيبويه إلى القول : إنّه مفعول معه ومفعول به ، فتعدى الفعل إليه بوساطة الواو.

أمّا في باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلاّ أنّها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون بعده إلاّ رفعاً على حال ، فقد قال : ((... وإنّما فرق بين هذا وبين الباب الأول لأنّه اسمٌ والأول فعلٌ فأُعمل كأَنّك قلت في الأول : ما صنعت أخاك ، وهذا محالٌ ، ولكن أردتُ أن أمثّل لك))[١١] .

وقد ذكر الدكتور محمد سالم صالح أنّ تسمية المفعول معه بالمفعول به ليست على الاصطلاح ، ولكن ما بعد الواو منصوب بالفعل المتقدّم كما ينتصب المفعول به بالفعل الذي بعده[١٢] .

بيد أنّ من يمعن النظر في كلام سيبويه فإنّه سيستنتج أنّ في الواو معنًى خاصاً غير المفعولية الاعتيادية إنّما هو بالوساطة ، ولكن هذه الوساطة التي يتعدى بها الفعل ليست بحرف جر .

إذ بيّن سيبويه أنّ هناك حدثاً يخالف الحدث الذي في المفعول به .

واضح أنّ اللزوم والتعدي الذي وضعه النحاة غالباً ما ينصب هنا بلا وساطة ، ولا يعطي صفة التعدية للفعل ، وإن قلنا عنه مفعولاً معه ، فصفة التعدية لا يعطيها الفعل حاله حال حرف الجر الذي لا يعطي صفة التعدية للفعل ، نحو : مررت بزيد .

وزعم الدكتور هادي نهر أنّ سيبويه يسميه مفعولاً لأجله[١٣]، ولكن سيبويه لم يذكره في كتابه بهذه التسمية .

وقد عدَّ الكوفيون بقية المفاعيل شبيهة بالمفعول به ، قال أبو حيان : ((المفاعيل خمسة عند البصريين ... وزعم الكوفيون أنّه ليس للفعل إلاّ مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها مشبهة بالمفعول به، وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة))[١٤] .

ويبدو أنّهم سمّوها بهذه التسمية لأنّهم وجدوا أنّ ثمة حدثاً فيها يشبه الحدث الذي في المفعول به ، إلاّ أن المفعول به يختلف عن هذه المنصوبات .

ويرى الدكتور سعيد جاسم الزبيديّ أنّ الفرّاء استعمل مصطلح (التفسير)، وقد أراد به المفعول معه، لذا يرى الباحث أنّ هذه المصطلح لم يستعمله سوى الفرّاء[١٥] .

قال الفرّاء﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٤ ﴾ الانفال ٦٤ : جاء التفسير: يكفيك اللّه ويكفي من اتبعك، فموضع الكاف في: حسبك خفض، و(من)في موضع نصب على التفسير كما قال الشاعر:

إذا كانت الهيجاء وانشقّت العصا فحسبك والضّحاك سيف مهنّد))[١٦]

وهذا إغراب في استعمال هذا المصطلح .

لا غرو أن التركيبين يختلفان، فحسبك – في الآية الكريمة – يختلف عن حسبك في البيت الشعري ، فالضحّاك إن أول على العطف ، فهل هو معطوف على الكاف أولاً ؟ ،في حين أن الضحاك مقدم على الواو، أي : فحسبك سيفٌ مهندٌ والضحاك .

أمّا الآية الكريمة فالتقدير : حسبك الله والمؤمنون ، فالتركيبان مختلفان ، و أنّ لغة الشعر تختلف عن لغة النثر ، فضلاً عن أنّه لم يفسر العام بالخاص في النص الكريم ، والله غير مرئي ومن اتبعك مرئيون .

واضح أنّ تسمية النحاة للمفعول معه بهذه التسمية إنّما هو تسمية دقيقة ؛ لأنّ معنى (مع) الاجتماع والانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه ، فأقاموا الواو مقام (مع) ، لأنّها أخف لفظاً ومعنًى ، فضلاً عن أنّ (مع) تعطي معنى (الواو) بلحاظ التقارب في المعنى .

وهذا يعني أنّ مع للمصاحبة، والواو للجمع، والمصاحبة والجمع من باب واحد[١٧] (*) .

ولعلّ هذا هو الذي جعلهم يعتمدون في بعض التعريفات على الواو بوصفها حرفاً مميزاً لهذا الأسلوب عن غيره ، يزاد على أنّهم قالوا عنه إنّه منصوب بالمصاحبة .

وذهب الدكتور أحمد عبد الستار الجواريّ إلى تسميته بالمصاحب ، إذ قال : ((أمّا قرين الفاعل ومصاحبه فهو أولى بالفاعلية من بعض الوجوه فلو قال قائل : سرت والنهر، فالنهر مسير معه ، وإن كان لم يفعل المسير ، ولكنه على كل حال نتيجة لوقوع المسير من المتكلم ... وفيما يسمى المصاحب أو المفعول معه الذي يعطف على ما قبله عطفاً ناقصاً لا يعني التشريك في الحكم ، وإنّما يعني مجرد المقارنة والمصاحبة))[١٨] .

ولكن هذه المقارنة أو المصاحبة مستمرة .

إنّ ما ذكر لم يغب عن ذهن النحويين إلاّ أنّ النحاة قصروا المصاحبة على الواو ، وهو لا يختلف عمّا ذهب إليه الدكتور الجواريّ .

قال ابن السرّاج : ((فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها ، والمعنى معنى الباء ومعنى (مع) أيضاً يصلح في هذه المسألة ، لأن الباء يقرب معناها من معنى (مع) إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى (مع) المصاحبة))[١٩] .

وقد صرّح ابن يعيش بما ذهب إليه الجواريّ آنفاً ، إذ إنّك إذا قلت : ((استوى الماء والخشبة ، وما زلت أسير والنيل ، يفهم منه المصاحبة والمقارنة))[٢٠] .

ولكي لا أبخس الناس أشياءهم ،أقول :إنّ فهم الدكتور الجواري لهذا الموضوع أوفق من فهم الدكتورين المخزوميّ وأبي جناح اللذين سيرد ذكرهما في المبحث الثاني ، ولاسيما فيما ذكره عن العطف الناقص.

المبحث الأول

ناصب المفعول معه

اختلف النحاة في ناصب المفعول معه ، ولهم عدة آراء في ذلك ، وسأذكر ذلك باختصار، لأنّ الكلام عليها كثير؛ في حين أنّ هناك آراء متعددة بها حاجة إلى كلام، وهي : رأي الأخفش ، ورأي الزجاج ، ورأي بعض الكوفيين ،والرأي الذي ينسب إلى الخوارزميّ

وهذه الآراء هي :

١- ما تقدّمه من فعل أو ما يشبهه بوساطة الواو ؛ ذلك أنّ الفعل لم يتعدَّ إلى المفعول معه ، فجيء بالواو مقوية له ، فنزلت منزلة الهمزة التي يتعدّى بها الفعل اللازم[٢١] .

وهذا هو قول جمهور البصرة ، وقد أيّد هذا الرأي الخوارزميّ[٢٢] ،وهناك خلاف في هذا المنصوب ، إذ ذهب أغلب نحاة البصرة إلى أنّ الاسم انتصب على أنّه مفعول معه[٢٣] .

أمّا الرأي الآخر فهو على((أنّه منصوب على الحال ؛ لأنّك إذا قلت : استوى الماء والخشبة ، فالغرض أنّه استوى مقارناً للخشبة ، وقد نسبه العلويّ إلى الخوارزميّ من البصريين))[٢٤] ، وذكر العلويّ أنّ ما قاله الخوارزميّ هو المختار ؛ لأنّ ((المعنى يرشد إليه ، وقد جاء ذلك صريحاً في كتاب الله تعالى قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ المدثر: ٤٩ أي مالهم والإعراض عن ذلك ، وهكذا إذا قلت : جاء البرد والطيالسة، أي : مقترناً بالطيالسة، فلمّا كان مشعراً بالحال ودالاً عليه وجب نصبه))[٢٥] .

في حين أنّ الخوارزميّ لم يقل ذلك، إذ قال : ((وأمّا المنصوب بمعنى اللام والمنصوب بمعنى مع ، فليسا بمفعولين في الحقيقة ، وذلك لأن المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول به ... وإن لم يكن ما ذكرت من الشيئين أجبت بأنّهما لوكانا مفعولين من حيث أنّهما لهما تعلق لكان الحال أيضاً من جملة المفاعيل ، وأنّها ليست منها))[٢٦] .

واضح أنّ الخوارزميّ لم يقل إنّه منصوب على الحال ، وهذا وهم من العلويّ وسيأتي الردّ عليه في المبحث الثاني من المبحث .

٢- وينسب إلى الأخفش الأوسط ، وخلاصة هذا الرأي أنّ المفعول معه منتصب انتصاب الظرف ، وذلك لأن الأصل : سرت مع النيل ، فلمّا جيء بالواو في موضع (مع) انتصب الاسم انتصاب الظرف ، والواو مهيأة لانتصاب هذا انتصاب الظرف[٢٧] .

قال المجاشعيّ : ((وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أنّ الواو واقعة موقع (مع) ، و(مع) ظرف ، وكانت منتصبة على الظرف فلما أقمت الواو مقامها انتصب ما بعدها انتصاب (مع) التي وقعت موقع الواو معها))[٢٨] ، وقد رد على هذا الرأي بردود ذكرت في كتب النحو[٢٩] .

والظاهر أن هذا القول إنما هو فهم خاص لما ذكره سيبويه آنفاً ، وبعبارة أخرى أن الأخفش فهم نص سيبويه على أن المفعول معه انتصب انتصاب الظرف ، وعندي أنّ هذا الرأي يجوز في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

وبعبارة أخرى : إننا – على رأيه – حذفنا (مع) وعنده أن (مع) ظرف وبعدها ظرف مضاف إليه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . ولكننا أبقينا واواً أو اجتلبناها ، وهي حرف ، ولها أن تعمل، ذلك أنّ المشهور في حذف المضاف – ظرفاً كان أو غيره – إقامة المضاف إليه مقامه .

في حين أنّ هذه الوساطة باقية من غير حذف ، يزاد على أن (مع) إن كانت محذوفة واجتلبت الواو الدالة مكانها ، فما الذي سوغ حذف (مع) ومجيء الواو بدلاً عنها؟

إذن لا مسوغ لحذفها ، فعندما أحذف ، فإنما أحذف شيئاً مفهوماً من السياق ، وهذا الموضوع (المفعول معه) ليس حذفاً بل هو أسلوب خاص ،وربما أنه قرر أنّ(الواو) حذفت ،لأن ورودها قبل المفعول معه إنما هو ليس على الحقيقة مع وجود(مع).

وذكرت المدونة النحوية أن رأي الأخفش إنما هو رأي جماعة من الكوفيين[٣٠] ، وزاد ابن هشام أن هذا الرأي هو رأي معظم الكوفيين[٣١] .

٣- ما ذهب إليه الزجاج الذي يرى أن الناصب للمفعول معه إنما هو عامل مقدر بعد الواو ، فإذا قلت : ما صنعت وأباك ، فالتقدير : ولا بست أباك[٣٢] .

وقد نقل ابن يعيش رأي الزجاج وقال : ((وأمّا ما ذهب إليه الزجاج من أنّه منصوب بإضمار فعل ، فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة ، وقوله : الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما واو فهو باطل فاسد ، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلّق به فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بيّنا أنّ المفعول معه قد تعلّق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل مع وجودها))[٣٣] .

وقد ردّ رأيه بردين أذكر واحداً منهما لغاية ، وهذا الردّ أنّه لو قدّر فعلاً كان ذلك المنصوب مفعولاً به ، وهو مخرج للمفعول معه[٣٤] .

وربما يكون رأي الزجاج تأويلاً لعبارة سيبويه (مفعول معه ومفعول به) ، فإذا كان مفعولاً به فلا بدّ من أن يراد له فعل آخر حتى يكون مفعولاً حقيقياً ، فقدره بـ(لابس الخشبة) في قولهم : استوى الماء والخشبة .

لا جرم أن المفعول معه فن خاص أو أسلوب خاص من أساليب التعبير اللغوي ، فلا يجوز أن أقدر له هذا الفعل حتى أخرجه إلى موضوع آخر .

ولعلّ عبارة النحويين أنه مخرج للمفعول معه فيها شيء يدلّ على أنّ هذا الموضوع إنّما هو أسلوب له هدف خاص ، فهو يختلف عن المفعول به ، وربما يغتفر للزجاج أنّه أوله بهذا التأويل بلحاظ دلالة الحدوث ، ذلك أنّ المعية أيضاً فيها دلالة الحدوث .

٤- النصب على الخلاف أو المخالفة .

اختلفت الآراء في نسبة هذا الرأي لأصحابه ، ونسبه أبو البركات الأنباريّ إلى الكوفيين[٣٥]، وقد نسبه العلويّ إلى الكسائيّ والفرّاء ، وذكر أنّ هذا الرأي لابن الحاجب[٣٦] .

أمّا أبو حيان وابن هشام والسيوطيّ فقد نسبوه إلى بعض الكوفيين[٣٧] ، وذلك أنّ معظم الكوفيين – بحسب ما ذكر آنفاً – كانوا يذهبون مذهب الأخفش .

قال الأنباريّ : ((ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ، ... أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنّه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما لم يمكن تكرير الفعل كما يحسن في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف))[٣٨] .

وقد ردّ على هذا الرأي بآراء متعددة لا داعي لذكرها هنا[٣٩] .

وذهب الدكتور مهدي المخزوميّ وتبعه الدكتور صاحب أبو جناح إلى ما ذهب إليه بعض الكوفيين ، إذ يرى المخزوميّ أن مصطلح الخلاف تصيده الكوفيون من كلام الخليل في نصب المستثنى[٤٠] .

بيد أنّ الكوفيين رسموا له حدوداً وطبقوه في مواضيع أخرى ، إذ قالوا بالخلاف في أربعة مواضع ، لم يكن المستثنى بإلاّ واحداً منها ، ومنها : المفعول معه ، والظرف الواقع خبراً ، ويرى أنّ هذين الموضعين اللذين اتفق الكوفيون جميعاً على الأخذ بالخلاف فيهما[٤١] .

ويبدو أنّه أراد بالنصب على الخلاف وسيلة من وسائل التعبير الذي ينشده المحدثون وأداة للتخلص من كثير من مجادلة القدماء[٤٢]

أمّا الدكتور صاحب أبو جناح فيرى أنّ التراكيب التي يبدو فيها أثر (الخلاف) واضحاً بيناً هي جملة المفعول معه ، ذلك أنّ جملة المنصوب الذي يسمونه تجاوزاً (مفعولاً معه) يقع بعد واو لا تفيد العطف أو المشاركة ، أي : لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها فيكون مشاركاً له في العلامة

الإعرابية كما هو الحال في عطف النسق الذي تترتب عليه مشاركة ما بعدها لما قبلها في الحكم ومن ثم مشاركته له في العلامة الإعرابية[٤٣] .

بل هي على رأيه : ((تفيد المصاحبة فقط ، أي : أنّ الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها وقع في معية اسم آخر بعدها ، وفي حضوره دون أن يقع من هذا مشاركة للأول في العلاقة الإسنادية التي تلبس بها أو صدرت عنه ، فقولنا : ينطلق القطار وطلوع الشمس لا يقتضي نقل الانطلاق إلى طلوع الشمس ، وعليه لا يكون الطلوع متلبساً بالانطلاق فيترتب على ذلك عدم تحقق الرفع فيه ، لأنّ الرفع علامة المسند إليه وهو القطار، وليس هناك مفر من أن يحرك بالنصب ، لأنّ الجر خاص بالمضاف إليه ، وهذا هو الذي أدركه الكوفيون ، فقالوا به تفسيراً لنصب المفعول معه))[٤٤] .

إنّ ما ذهب إليه الدكتور صاحب أبو جناح من أنّ جملة المنصوب الذي يسمونه تجاوزاً (مفعولاً معه) غير صحيح ، ذلك أنّ النحاة احتكموا إلى المعنى لأنّ الواو أفادت الاقتران والمصاحبة ، والأصل في قولنا : استوى الماء والخشبة هو : استوى الماء مع الخشبة ، فمعنى (مع) الاجتماع والانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها ، لذا كانت الواو ومع يتقارب معنياهما[٤٥] .

والملاحظ على النحاة أنّهم حددوا دلالة المفعول معه إذ أقروا أنّه اسم جاء بعد واو أفادت المصاحبة، فكيف يسمى تجاوزاً مفعولاً معه؟ [*].

والمصاحبة تعني المشاركة لذلك المعمول لذلك الفعل في وقت واحد ، وزيد في قول النحاة : سافرت وزيداً مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي : وقع سيرهما معاً[٤٦].

فكيف نصف التسمية بالتجوز على رأي الدكتور أبي جناح؟

أقول: إنّ النحاة اختلفوا في واو المعية ، ومذهب الجمهور، والأخفش ،والفارسيّ، وغيرهم أنّ أصل هذه الواو هو واو العطف، ويلزم من أنّ المفعول معه عطفه على ما قبله، وقد أجاز ذلك ابن مالك[٤٧] .

لذا لا يجيزون ما يذكره المحدثون من أمثلة، نحو: ضحكتُ وطلوع الشمس، وينطلق القطار وطلوع الشمس ، واضح أنّ فهم النحاة المتقدمين للمعية أفضل من فهم المتأخرين ، وأحسب أن ما يصلح فيه للعطف إن كان قبل الواو مفعول به ، وأما إن كان الفعل لازما أو غير مستوف فلا يصح العطف.

وما ذكره الدكتور صاحب أبو جناح من أمثلة فيها نظر عند المتقدمين ، وكان على كلٍّ من الدكتورين مهدي المخزوميّ وصاحب أبو جناح أن يبحثا (النصب على الخلاف) من جانب آخر قد فاتهما بل قد يقوي رأي الكوفيين الذي تبنياه ، وهو : أنّ الأصل في الواو العطف ، وهو الذي قاد إلى النصب إلاّ أنّ التشريك – هنا – يختلف عن تشريك العطف ، وهو الذي دعا إلى النصب على الخلاف أو إلى القول بالنصب على الخلاف ، لأنّ الخلاف المقصود به خلاف التشريك الاعتيادي ، نحو : جاء محمد وزيد ، فلما غمض التشريك في نحو هذا ، أعني : المفعول معه ، نصب ما بعد الواو .

فعلاقة التشريك ليست فاعلية لكلا الطرفين أو مفعولية ، بل فيها نوع من الظرفية ، وهو الذي سوّغ إلى القول بالخلاف فذلك مرفوع، وهذا منصوب (معطوف على غير لفظ) كأنّه عطف معنوي ، أي : له معنًى آخر، ولا يراد به التشريك أو التساوي ، نحو : جاء زيد ومحمد ، ولكن سار زيد والنهر ، فقد يكون هناك عطف ، ولكن ليس فيه تشريك بالفاعلية، فالسائر هو زيد وحده والنهر مصحوب .

لا شكّ أنّ الرأي الذي ينسب إلى بعض الكوفيين إنّما هو نوع من أنواع العطف لعدم حصول الشراكة المعنوية في عاملها ، لذا فهموه على أنّه معطوف على الخلاف الإعرابي والمعنوي ، أي :لا يشارك المعطوف إليه في المعنى من حيث أنّه فاعل فصار خلافاً لفظياً (من حيث الإتباع) ومعنوياً ، وهو الذي قاد إلى الخلاف اللفظي (لا يشتركان في العامل)

٥- إنّه منصوب بالواو نفسها ، وهو رأي الجرجانيّ ، إذ قال : ((ما ينصب من الحروف سبعة ، الأول : الواو بمعنى مع))[٤٨] ، وليس هناك داع لهذه المقولة ، فهذه كلها تفريعات للمواضيع النحوية .

لا جرم أنّه يماشي البصريين في المقتصد ، إذ قال : ((اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيداً ، فإنّ زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو ، وذلك أنك لما قلت : ما صنعت ، لم يمكنك أن تعديه إلى زيد وتوقعه عليه ، إذ لا تقول أيَّ شيء صنعت زيداً، وكذا جاء البرد والطيالسة فتوقع على الطيالسة ، فلما جئت بالواو صار متوسطاً بينهما ، وأوصل الفعل إلى الاسم ، فقلت : ما صنعت وأباك ... فنصبت زيداً وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عمل بعد تقويتك إياه بالواو))[٤٩] .

ويرى الدكتور عمر الدليميّ أن الجرجانيّ ((يوافق البصريين فيكون للجرجانيّ رأيان لا يمكن أن يستمر بالقول فيهما ؛ لأنهما متناقضان لكن لا بد أن يكون قد رجع عن أحدهما ، فإذا ثبت لدينا أيّ الكتب أقدم عرفنا الرأي القديم والمتراجع عنه لكن الذي يدعوننا للاعتقاد أنّ الرأي الذي خالف به البصريين هو اللاحق ، لأنه ثبت في كتابين من كتبه ، أي : أنّه قدر مخالفة البصريين في كتابين وأيدهم في كتاب واحد))[٥٠] .

ويبدو أنّ الجرجانيّ في المقتصد كان شارحاً لكتاب الإيضاح لا مؤلفاً له ، ويمكن أن يتبنّى رأي أستاذه أبي علي الفارسيّ ، أمّا الجمل فهو كتاب خاص له ، لذا يجده القارئ يذكر رأيه الخاص ، فكان على الدكتور عمر الدليميّ أن يبحثه من هذا الجانب، وقد ردّ على الجرجانيّ في عدّه الواو ناصبة بردود كثيرة لا داعي لذكرها هنا[٥١] .

ويرد عليه برأي لم يذكره سوى ابن السراج بحسب اطلاعي، وهو أن الواو لو كانت عاملة لكان من حقها أن تجر الاسم بعدها ، فلمّا لم تكن من الحروف التي تستعمل في الأسماء ولا في الأفعال ، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه[٥٢] .

٦- القرينة المعنوية :

وهذا ما ذهب إليه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، والمعروف عند حماسة أنّه يؤمن بنظرية تظافر القرائن ، إذ يرى أن هناك قرينة معنوية تسمى بقرينة التخصيص تتفرّع منها قرائن معنوية أخرى ، وهذه القرائن المعنوية الأخرى هي : التعدية ، والغائية، والمعية التي تشمل المفعول معه والمضارع بعد الواو .

وعلى هذا الرأي إن هناك قرينة أخرى تعاون العلامة الإعرابية، وعلى رأيه لا بدّ من الواو في المعية أي : أنّ ما يشترطه النحاة لكلّ باب من هذه الأبواب هو تحديد القرائن التي تعاون العلامة الإعرابية ، ذلك أن العلامة الإعرابية وحدها لا تستطيع أن تنهض بالدلالة على قرينة التخصيص بفروعها المتعددة إلاَّ أنّها ضرورية ، لأنها لو تخلفت مثلاً في هذا المثال : جاء البرد والطيالسة ، فلو نطقت مرفوعة لم تعد الكلمة مفعولاً معه وإنّما تتحول إلى وظيفة أخرى هي التبعية بالعطف[٥٣] .

في حين أنّ المصطلحات التي ذكرت لم تغب عن بال المتقدمين ؛ ذلك أنّ النحاة ذكروا أن الواو مقوية للفعل أو أنّها أوصلت الفعل بما بعده ، لأنها معين للفعل وجاذبة إلى العمل ، فإذا حذفت أزيل الأثر[٥٤] .

المبحث الثاني

حكم المفعول معه بين القدامى والمحدثين

اختلف النحاة في هذا الباب ، فمنهم من قصره على السماع، ومنهم من جعله مقيساً، قال الجرجانيّ : ((وأمّا ما حكاه عن أبي الحسن من أنّ قوماً يقيسون هذا في كلِّ شيء ، وآخرين يقصرونه على السماع فإنّما يعني أنّهم يجوزون القياس في النصب على المفعول معه))[٥٥] .

وقد أوضح ابن الأثير مذهب النحاة في ذلك ، إذ قال : ((أجاز قوم طرد القياس في باب المفعول معه – وهم الأكثر – وقصره آخرون على المسموع – وهم الأقل – ومنع بعضهم بعض الأمثلة دون بعض تقول: قمت وزيداً، وجلست وعمراً ، لم ترد أن زيداً قام معك ولكن أردت أنّه صاحبك عند قيامك ، وقد أخذت فيه وهذا مطرد في جميع الكلام مسموعه وغير مسموعه وتقول : جلست والسارية ، والأخفش لا يجيزه ، قال : ولا أقول : ضحكت وطلوع الشمس حيث لا يصح فيه العطف ؛ إذ الطلوع لا يكون منه ضحك وأجاز : جاء البرد والطيالسة ، لأن المجيء يصح ، وأجاز ابن جني ذلك جميعه))[٥٦] .

وهذا يعني أن المفعول معه لا يمكن أن نعده أسلوباً من الأساليب النحوية حتى يكون بين الأول والثاني ملابسة في مذهب من يقيس هذا الباب .

لا جرم أنّ الملابسة – ها هنا – هي المصاحبة الممتدة التي لم يفهمها المحدثون الذين سأشير إليهم في هذا المبحث.

قال العلويّ : ((والمختار ما عليه الجماهير من أهل البصرة أنّه مقيس لكثرة وروده ، ووروده في كتاب الله تعالى وألسنة العرب بحيث لا تحصى مواقعه ، والعجب ممن زعم من النحاة كونه سماعياً مع أنّ المفعول له والمفعول معه سيان في انتصابها عند الفعل بواسطة حرف ، فإن جاز أن يكون هذا سماعياً ، فإن أرادوا أن يقل استعماله فهو خطأ فإنّه وارد في كتاب الله ، وقد أنشد النحاة فيه أبياتاً كثيرة فلا وجه لدعوى القلّة فيه))[٥٧] ، في حين أنّه جعله منصوباً على الحال كما ذكر آنفاً في المبحث الأول.

وقد أبدى المحدثون رأيهم في هذا الموضوع أعني:الدكتور شوقي ضيف، والدكتور إبراهيم السامرائيّ والدكتور مهدي المخزومي ّ،والدكتور فاضل السامرائيّ، وأبدأ بالدكتور شوقي ضيف ، إذ قال : ((المفعول معه : اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى (مع) مثل : سرت والجامعةَ ، وطفت والأهرام ، واستيقظتُ وطلوعَ الشمس ، سافر زيد وصياحَ الديكة ، خرج عمرو وأذانَ الفجر ، وواضح في الأمثلة جميعاً أنّه لا يمكن عطف ما بعد الواو على الفاعل قبلها ، إذ العطف يقتضي أن يشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الفعل ، ولا يمكن أن تسير الجامعة ، أو تطوف الأهرام ، أو تستيقظ طلوع الشمس ، أو يسافر صياح الديكة ، أو يخرج أذان الفجر))[٥٨] .

وزاد قائلاً : ((ولما كان يمتنع في الأمثلة المذكورة امتنع عطفها على الفاعل قبلها ، وتحتم أن تكون الواو غير عاطفة إنّما هي واو المعية ، وما بعدها مفعول معه منصوب ، وأنعم النظر في المثالين الأولين فإنّك ستحس كأنّ الواو تحلّ محل ظرف مكان مثل : (أمام أو حول أو بين) أو نحو ذلك ، وإذا تأملت في المثالين التاليين وجدتها كأنّها تحل محل ظرف زمان مثل : (وقت ، حين) ونحوهما))[٥٩] .

وهذا الرأي الذي ذكره مستحدث ، فمن أين جاء بتلك الأمثلة ؟ ذلك أنّ القارئ – مثلاً – يجد النحاة – في أمثلتهم – أنّ الغالب هو المكان ، وبعبارة أخرى إنّ النحاة ما ذكروا مثا جاء بعد وقت ، والغالب على أمثلتهم هو المكان .

ويبدو أنّ الدكتور شوقي ضيف أدخل باب المفعول معه في باب الظرف لتكون القضية ظرفية ، أي : أراد أن يحيطها بإطار الظرف .

في حين أنّ المكان قرب والزمان حين ؛ لأنّ المصاحبة الموجودة تقتضي مصحوباً ، والمصحوب عند النحاة كان في الغالب مكاناً لذلك شاع – في تصورهم – أنّه ظرف إلاّ أنّه ظرف منتصب بوساطة بخلاف الظروف الاعتيادية المألوفة[٦٠] ، وهذا ما جعل الأخفش – كما ذكر آنفاً – يتصور أنّه منصوب انتصاب الظرف ، فكأنّما سيبويه يريد أن يقول : إنّه ظرف منتصب بوساطة ،وقد سبقني الدكتور حسن عبد الغني الأسديّ إلى القول بالظرفية ،إذ قال:((ومن هنا يمكننا أن نتصور كيف اصطلح سيبويه على أحد المفاعيل بأنه(مفعول معه) وكذا بعض ما شابهه ؛الأمر الذي دعا إلى إدراج هذا المفعول في حقل الظرفية بل إن سيبويه فهم البنية الدلالية لجملة هذا المفعول أنها يجب أن تحتوي على الظرف ... لقد أفاد مفهوم الظرفية سيبويه في تصور وجود مكمل

تركيبي لهذه الجمل هو الاقتران الذي تدل عليه المصاحبة والنظر إلى الاسم الأول نسبة إلى الاسم الثاني))[٦١]، في حين أني أزيد عليه أنّ هذا الظرف فيه وساطة.

واضح أنّ مسوّغ هذه الوساطة أنّ هناك امتداداً زمنياً بالفعل والمصاحبة ممتدة على خلاف الظروف الباقية ، فلو قلنا : دخلت المدينة مساءً ، فهذا الظرف اعتيادي ، ولكن مثال النحاة ، نحو : سرتُ والنهرَ ، صار فيه امتداد زمني بفعل ، وكذلك استوى الماء والخشبة ، فهذه المصاحبة لم تحدث مرة واحدة بل هناك امتداد زمني مقارب للخشبة ، أي : مدة استمرار الفعل ، ولو رجع إلى ما ذكره ابن الأثير لوجد ذلك ، قال ابن يعيش : ((وإذا قلت : ما صنعت وأباك ، فإنّما تريد : ما صنعت مع أبيك وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك))[٦٢] .

ولو قلنا بالظرف ، أي : أن نسوغ رأيهم بالظرف ، فلماذا هذا الظرف فيه وساطة ؟ وهذه الوساطة مسوغها أنّ هذا الظرف ممتد امتداد الفعل، فلو قلت : سرت والأهرام، أي: سرت وطيلة مصاحبتي الأهرام .

وسبق أن أشرت إلى هذه الأمثلة التي ذكرها ، فهي غير مقبولة عند النحاة المتقدمين.

ومنهم الدكتور إبراهيم السامرائيّ الذي قال : ((وقد حملوا على المفعول معه ما جاء من قولهم : ما أنت وزيداً ؟ وكيف أنت وقصعةً من ثريد ؟ فخرجوه على أنه إضمار فعل مشتق من الكون ، والتقدير : ما تكون وزيداً ... ولا نعرف وجهاً لتقدير هذا الفعل ولعلّ سبب هذا التقدير أنّهم لم يجدوا وجهاً للنصب يحملونه عليه ، ثمّ أنّهم لجأوا إلى تقدير الفعل ونصب الاسمين بالفعل (تكون) ابتعد عن مادة المفعول معه))[٦٣] .

وذكر أيضاً أنّ النحاة ((قد يخلطون بين المفعول معه والعطف ، وفي هذا الصدد يرجحون الرفع ، لأنّ العطف أولى ، نحو : (سار زيد وعمرو) والتشريك أولى من عدم التشريك ، أمّا إذا كان العطف ضعيفاً فهم يرجحون النصب ، نحو : (سرت وزيداً) ، وذلك لأنّ العطف يقتضي توكيد الضمير المتصل بآخر منفصل ، نحو : (سرت أنا وزيد) ونصب (زيداً) على المعية أو على إضمار فعل يليق به ، نحو قولهم : (علفتها تبناً وماءً بارداً) ، أي : وسقيتها ماءً بارداً ، ونحن نرى أنّ المفعول معه مسألة ضعيفة فحيث لا يمكن إجراء العطف عمدوا إلى القول بالمعية والاسم منصوب على المفعولية المقيدة بـ(مع) ثم كيف تكون الواو عاطفة في قولنا : سرت أنا وزيد ومفيدة للمعية في قولنا : سرت وزيداً وهي نفسها لم تتبدل في الجملتين))[٦٤] .

وذكر أنّه إن ((كان (ماءً بارداً) منصوب على أنّه مفعول معه فلا بد أن يكون ناصبه على ما قرروا الفعل (علفتها) ، وهل يستقيم قولنا (علفتها ماءً بارداً) ؟ وهكذا فإنّ أجزاء هذا الباب ضعيفة لا يمكن أن تؤلف موضوعاً نحوياً سليماً))[٦٥] .

ويرد عليه ، وعلى من ذهب إلى الرأي الذي ذكر فيه أنّ هناك أمثلة حملوها على المعية بما ذكره سيبويه : ((وزعموا أنَّ أناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ؟ وما أنت وزيداً ؟ وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على ما وكيف ، ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ، وما كنت وزيداً ، لأنّ كنت وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولا يَنقضان ما تريد من معنى الحديث))[٦٦] .

ونص سيبويه واضح ؛ ذلك أنّ هناك قوماً أو ناساً من العرب ينصبون الاسم الواقع بعد الاستفهام ، وهو قليل في كلام العرب فضلاً عن أنّ النصب على فعل محمول، لأنّ كنت وتكون – هنا – يقعان كثيراً، أي : أن ما وكيف يطلبان الفعل .

وبعبارة أخرى : إنّهم يستعملون الفعل في مواضع الاستفهام كثيراً ، ويزاد على أنّ الأصل في هذه الأمثلة الرفع وهو الوجه[٦٧] .

لأنّه ليس – في هذين المثالين – فعل ينصب ، ولا يمتنع عطفه على ما قبله ، لأنّ ما قبله ضمير مرفوع متصل ، فالضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر ، لذلك كان الوجه الرفع[٦٨] .

وكان على المحدثين الذين ذهبوا إلى هذا الرأي(وقد سبق ذكرهم) أن ينظروا إلى الوجه الأحسن ، أي : الرفع ، فما المسوغ الذي دعا الدكتور إبراهيم السامرائيّ إلى القول إننا لا نعرف وجهاً لتقدير هذا الفعل ، وهو مردود بما ذكر آنفاً من أنّ الاستفهام يطلب فعلاً .

وبقي أن أشير إلى أنّ هناك قضية فاتت المحدثين المذكورين في البحث ، وهي التمثيل النحوي (الأصل المفترض)، أعني : عبارة (تمثيل ولا يتكلّم به) على رأي سيبويه ؛ ذلك أنّ الغرض من التمثيل هو تفسير الكلام ، فهذه وسيلة ذهنية لتفسير الكلام وتحليله ، وهذا يعني أنّ تقدير المحذوف مسألة افتراضية ؛ لأنّ العامل تصور ذهني تأويلي ، أو هو أداة تحليلية لبناء العلم[٦٩] .

وسيبويه – رحمه الله – يمثّل ليوضح انتصاب الاسم بعد ما وكيف على أنّه مفعول معه ، مما استدعى منه أن يميز بين الوسيلة (الفعل) التي استعملها النحاة في إيضاح المعنى الوظيفي ، وهو التمثيل النحوي والنص في صورته المنطوقة والمكتوبة .

لا شكّ أنّ النحويّ يفهم مقاصد العرب آنذاك ، فهو يفهم متى يستعمل العربي ذلك المثال (التعليمي وغيره) ، فهناك قيم مختلفة عن قيم أخرى ، أعني : أنّ هناك استعمالات مخصوصة في هيأة مخصوصة ومقصد مخصوص ؛ يزاد على ذلك أنّ النحاة لمحوا دلالة الحدوث في هذا المثال وغيره ، فالمفعول به فيه دلالة حدوث ، والعطف فيه دلالة مشاركة ، والمعية تجمع هاتين التسميتين ، فهناك دلالة أعمق (اقتران وحدوث) في المفعول معه .

وأعود إلى ما ذكره الدكتور إبراهيم السامرائيّ عن المثال المذكور آنفاً ، وهو : سرت وزيداً، وسرت أنا وزيد بحجة أنّ النحاة خلطوا بين المفعول معه والعطف ، في حين أن النحاة ذكروا أن زيداً في قولنا : سرت وزيداً مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي : وقع سيرهما معاً ، أما قولنا : سرت أنا وزيد بالعطف ، فإنه يشاركه بالعطف في السير ، ولا يلزم كون السيرين في وقت واحد[٧٠] .

وأرجع إلى الشاهد الذي ذكره الدكتور إبراهيم السامرائيّ ، أعني : (علفتها تبناً وماءً بارداً) ، وهذا الشاهد لا يصلح لأن يكون مفعولاً معه لفقد المصاحبة أو الاتحاد في الزمان بعبارة أخرى[٧١] .

ومن يطالع ما ذكره الدكتور مهدي المخزوميّ فإنه يجده لا يعترف بموضوع المفعول معه ، إذ يرى أنّ تسميته ((بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم إلاّ ما أمعنوا فيه من القول بالعامل ... وحقيقة هذا الموضوع ... أن يذكر اسم بعد (واو) لم تؤد الوظيفة التي نيط بها أداؤها ، وهي الدلالة على التشريك أو العطف فينتصب هذا الاسم لأنه لم يعد شريكاً لما قبل الواو فيما يحمل من معنى إعرابي ، لأنّ الواو التي سبقته ليست هي الواو التي تنصب على أنّ ما بعدها شريك لما قبلها فيما يترتب عليه ؛ لأننا إذا قلنا : لعب الأطفال وضفة النهر ، فقد جئنا بواو لا تدل على التشريك والاسم بعدها لا يشارك ما قبلها لأنّ الضفة لا تشارك الأطفال في اللعب ، ولذلك لم ترتفع الضفة كما يرتفع الأطفال ؛ لأنّها لم تكن مسنداً إليه ولم تخفض لأنّها ليست بمضاف إليه فلم يبق إلاّ النصب))[٧٢] .

وقد احتكم النحويون إلى المعنى ؛ فقد قرروا أنّه اسم جاء بعد واو أفادت المصاحبة[٧٣] ، والمصاحبة تعني المشاركة لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد[٧٤] .

يزاد على أنّ النحاة ذكروا أنّ أصل هذه الواو هو واو العطف ويلزم من المفعول معه أن يعطف على ما قبله[٧٥] ، لذلك لا يجيز النحاة أن نقول : لعب الأطفال وضفة النهر وغيره ، ويرد عليه بما رد على غيره من أنّ المفعول معه أسلوب تعبيري خاص ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزوميّ من أنّه لم يرتفع لأنّه ليس مسنداً إليه ، ولم يخفض لأنّه ليس بمضاف إليه .

وأذهب إلى الدكتور فاضل صالح السامرائيّ الذي يذكر آراء متعددة عن هذا الموضوع ، وهي :

١. إنّه اعترض على رأي النحاة الذين يرون أنّ المفعول معه لا بد أن يكون اسماً، نحو: جئت والليل ، فيخرجون بهذا نحو : (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) ، و(لا تأكل وتضحكَ) بنصب الفعل ، لأنه ليس اسماً[٧٦] ، لذا يقر أنه ((اسم لأنّهم يجعلون نصبه بأن المصدرية بعد الواو ، فكان ينبغي إدخاله في المفعول معه ، وهو أولى من عدّ الواو عاطفة والمصدر المؤول معطوفاً على المصدر المتصيد بمعنى : لا يكن منك أكل وضحك كما ذهب إليه الجمهور وكونه مفعولاً معه ذهب إليه بعض النحاة))[٧٧] .

ويبدو أنّ من أدخل ذلك ضمن المفعول معه إنّما هو الهروب من كثرة التأويلات ، فإنّه إن أوّل المصدر المؤول في محل نصب مفعول معه فهو أحسن له من أن يؤول مصدراً معطوفاً ينتزع من الكلام ، وهو مفعول للفعل منهي عنه ، وجعله – مفعولاً معه – أهون عليه مما ذكر آنفاً من تأويل ، ذلك أنّ هناك تأويلات متعددة في الكلام لا داعي لها إن جعل الفعل مفعولاً معه .

ولكن النقد الذي يوجّه إلى هذا الكلام هو أنّ المعية في المفعول معه تختلف عن المعية في الفعل المضارع ، لأنّ المعية في الاسم في قولنا : قمت وزيداً وجلست وعمراً ، أنّهما قد صاحباك عند قيامك وقد أخذت فيهما ، وهو بمعنى آخر أسلوب خاص فلا بد أن يكون بين الأول والثاني ملابسة أو مصاحبة ؛ وهي لم تحدث مرة واحدة بل إنّ هناك امتداداً زمانياً .

لا غرو أنّ كلام النحاة الذين اشترطوا أن يكون المصحوب اسماً هو كلام صحيح .

٢. ما ذكره عن الأمثلة ، نحو : رأسك والحائطَ ، وشأنك والمالَ وغيرها ، إذ عدّ الحائط والمال مفعولاً معه[٧٨] .

واضح أنّ الأفعال في هذه الأمثلة محذوفة ، وفهم النحاة لهذه الأمثلة أحسن من فهمنا ، لأنّ المعنى غير متسق لو جعلناها مفعولاً معه، لأنّ المعية تقتضي فعلاً واحداً، أمّا هذه الأمثلة ففيها جملتان (فعلان) ، فلو قلنا : رأسك والحائطَ ، فتقديرها : باعد رأسك واتقِ الحائطَ ، فأصبحت عندنا جملتان لا جملة واحدة .

ولا نجد في هذه الأمثلة امتداداً مكانياً ، مثل استوى الماء والخشبة أو سرت والنهر ، فهناك أفعال تتطلب المعية ، مثل : سار ، تقاتل ، في حين أنّ يدك والسكين لا يتطلب المصاحبة ، فهما جملتان معطوفتان ، أي : اضغط يدك ، وباعد السكين ، أو قِ يدك وباعد السكين . وكلّ ما في الأمر أنّهما جملتان حذف منهما الفعلان لسرعة الموقف .

ويذكر أنّ فيها وجهين ، هما : العطف ، والنصب على المعية ، قال السيوطيّ : ((وذلك مقيس في كل متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر ، فالمعية في ذلك والعطف جائزان ، والفرق بينهما من جهة المعنى أنّ المعية يفهم منها السكون في حين واحد دون العطف ... قال أبو حيان : وفي تمثيل سيبويه بهذه الأمثلة ردّ على من يعتقد أنّ المفعول معه لا يكون إلاّ مع الفاعل))[٧٩] .

ومعنى السكون في حين واحد هو الاتحاد الزمني .

٣. وذكر رأياً آخر وهو ((ويبدو لي أنّ معنى المصاحبة أوسع مما ذكره النحاة فهي لا تقتصر بالاقتران في الزمان فقط ، وإنّما هي لعموم الاقتران ، ومن ذلك على سبيل المثال أن تقول : (سرت والشارع) فليس في هذا اقتران زماني بل هو اقتران مكاني ، وقد يكون لغير ذلك ، نحو : ما لك وخالداً ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، ورأسك والحائط ، وشأنك والمال ، وإياك والكذب ، وإياك والمراء ، فإنّ هذا مما يصح أن يكون مفعولاً معه عند النحاة[٨٠] وإياك والمراء فإنّ هذا ليس اقتران زمان أو مكان ، وإنّما هو لعموم المصاحبة))[٨١] .

لا جرم أنّ الاقتران المكاني ناتج من أنّ ما بعد الواو مكان ، فإننا وإن فهمنا الاقتران المكاني وإلاّ فهو اقتران زماني ؛ وذلك أنّ هناك أشياء ثابتة نسبياً (مكانياً) .

وبعبارة أخرى : هو تحصيل حاصل ، أي : أنّ الاقتران الزماني معها يتطلب اقتراناً مكانياً ، نحو : الطريق، والنهر ، والشارع ، فعندما تصاحب الزمان فلا بد أن يكون معه المكان لأنه أحد مفردات الجملة.

وهناك رأيان آخران ، الأول ذكره الدكتور نعمة رحيم العزاويّ الذي ((دعا فيه إلى حذف هذا الباب من الكتاب المدرسي لأنّ نمط التعبير لا يكثر دورانه على الألسنة ، بل إنك لتجده في لغة الشعر أكثر فهو يليق باللغة الإبداعية التي يقصد بها التأثير لا إلى مجرد النقل والتسجيل فضلاً عن قلة أمثلته التي ذكرت في كتب النحاة))[٨٢] .

وهذا رأي وجيه فهو رأي تعليمي يدلّ على ندرة هذا الباب ، وهو من الأساليب الإنشائية الرفيعة لا يقلده الطالب ، ولكن لا يمنع من تعريف الطالب بذلك في مراحل متقدمة .

والثاني ذكره الدكتور هادي نهر ، إذ اقترح أن يدمج هذا الباب مع باب العطف ، وبذلك يتوزع على ثلاثة أنواع هي :

١- تشريك مطلق في اللفظ والمعنى ، نجح محمد وزيد .

٢- تشريك لفظي لا معنوي ، نحو : ما نجح علي بل زيد .

٣- تشريك أسلوبي ذو دلالة خاصة ، نحو : قرأ أحمد وضوء المصباح[٨٣] .

والملاحظ على رأي الدكتور هادي نهر أنّه يخرج هذا الأسلوب من باب التبعية بالإعراب ، فضلاً عن أنّه دمج الواوين ؛ لأن الواو العاطفة أم للواوات ، لذلك أرسله في باب العطف . ويمكن أن نجمع بين الرأيين المذكورين آنفاً ، فالدكتور العزاويّ دعا إلى أن لا يعلم هذا الباب للناشئة ، لأنّه قليل أو من الأساليب المؤثرة . أمّا الدكتور هادي نهر فقد ردّ هذا الأسلوب إلى النحو ليجعله فرعاً من فروع العطف لكي لا يضيع في الأبواب النحوية ؛ لأنّ هناك أساليب تعطى للطلبة وهي غير شائعة .

ويبدو أنّ الدكتور هادي نهر يريد أن لا يدرس في باب مستقل ، ولكن يدمج في باب العطف لكي لا يحرم الطالب معرفته[*] .

بيد أنّ في المعية حدوثاً أبعد وأعمق ، وهذا البعد هو المصاحبة والاقتران والحدث ؛ فالمفعول به مثلاً دلالته حدوث ، والعطف دلالته المشاركة ، أمّا المعية فتجمع هاتين السمتين .

وهناك رأي لمحمد الإنطاكيّ يقول فيه: ((لأننا نرى أن واو المعية ليست في حقيقتها إلاّ واو الحال ، وأمّا المفعول معه ليس في حقيقته إلاّ مبتدأ من جملة حالية حذف خبرها ، فانتصب مبتدؤها لأنه أخذ محلها المنصوب ، وعلى ذلك يكون المفعول معه اسماً سدّ مسدّ جملة الحال))[٨٤] .

وهذا الرأي غريب ؛ لأنّ الخبر إذا حذف بقي المبتدأ مرفوعاً ، نحو: لولا زيد لهلكت ، يزاد على أنّ الجملة إن كانت حالاً فلا بد فيها من صاحب حال ، ولا صاحب للحال هنا .

وقرب من هذا الرأي ذكر الدكتور فاضل السامرائيّ كلاماً ذكر فيه أنّ الواو((العاطفة لمطلق الجمع، وهي تفيد التشريك في الحكم ، نحو : حضر محمد وخالد ، والواو التي تنصب الاسم بعدها تفيد المعية والمصاحبة وهو اجتماع أيضاً ، نحو : (جئت والليل) ، والتي تنصب بعد الفعل المضارع تفيد المصاحبة وهو اجتماع أيضاً ، نحو : (لا تأكل وتتكلم) ، والحالية تفيد مصاحبة ما بعدها لما قبلها ، نحو : جئت والشمس طالعة ، أي : مصاحبة طلوع الشمس ولذا عدّها بعض النحاة للمعية ؛ لأنّها تفيد المصاحبة ، والجملة بعدها مفعول معه))[٨٥]

ولكن النقد الذي يوجه إلى الرأي الأخير أنّ المصاحبة – في المعية – مستمرة أو ممتدة ، في حين أنّها في الحال ليست كذلك ، أي : في حال مصاحبة الشمس ، فهذا الاقتران فيه كيفية بخلاف الأول ففيه معية ومصاحبة ، ويرد عليه أيضاً أن ما يقع بعد الواو – في المعية – اسم بخلاف واو الحال التي تأتي بعدها جملة ، لذا خص النحاة المفعول معه بأنه اسم ليخرج الجملة مثل : سرت والشمس طالعة ؛ لأن ما بعد الواو جملة فليس مفعولاً معه[٨٦] .

أما ما قيل عن واو العطف ، وواو المعية في بداية كلام السامرائيّ فقد ذكر آنفاً من أن أصلها واو العطف ، ولكن بلحاظ أن واو العطف توجب الاشتراك في الفعل أما واو المعية فتوجب المصاحبة فلو قلنا : جاء زيد وعمرو فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له ، وإذا قلت : ما صنعت وأباك ، فإنك تقصد ما صنعت مع أبيك وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك[٨٧] .

ويبدو أن مسوغ هذا الخلط بين المعية ، والحال وغيرها هو التخصيص ، فالمعية – مثلاً – تخصيص بالمصاحبة ، أو مقترن بالمصاحبة ، أما الحال فهو تخصيص مقترن بكيفية ، وبهذا الكلام نفسه يرد على العلويّ الذي مضى رأيه آنفاً[*] ، لذا إن التخصيص لا ينال بالمشابهة ، فلو قلنا : جاء محمد وعلياً ، فأستطيع أن أقول : إنه مقترن بعلي ، فيا ترى هل يمكن أن أعدّه حالاً ؟ وكذلك لو قلنا : استوى الماء والخشبة ، فعندما أقول : إنه استوى مقارنة للخشبة – على رأي العلويّ – فهل تعد الخشبة حالاً ؟ فالدلالة الظاهرية لتركيب المعية تختلف عن دلالة تركيب الحال ، لذا لا يمكن أن ينال التخصيص بالمشابهة .

وهناك بحث للدكتور عبد الجبار فتحي زيدان عنوانه (المفعول معه في النحو العربي نصباً ورفعاً وجراً).

وخلاصة هذا البحث أنّ المفعول معه عند النحاة لا يكون إلاّ منصوباً في حين أثبت الباحث أنّ هذا المفعول جاء مرفوعاً ومجروراً ، وهذا البحث طويل لا يمكن عرضه بأجمعه حتى لا نبخس حق الباحث ، إلاّ أنّ هناك قضايا ذكرها الباحث الفاضل ، سأناقشها كي أصحح ما ذهب إليه .

وأول هذه الأمور على رأيه أنّ النحاة صرحوا بمجيء المفعول معه مرفوعاً إلاّ أنّهم لم يصطلحوا على تسميته بالمفعول معه ، لأنه لم يكن منصوباً ، وهذه واحدة من المصائب التي ابتلي بها النحو العربي ومن لدن النحاة أنفسهم – بحسب ما يرى – ومن هذه الأمثلة : كل رجل وضيعته ، وأنت ورأيك ، فالواو قصد بها المصاحبة على رأيه ، إلاّ أنه لم تعرب (رأيك) مفعولاً معه لكونه غير منصوب[٨٨] .

في حين نسي أن صلاحية العطف على المرفوع الذي قبله فيها عطف واضح ،وكل ما في الأمر هو عدم توكيد الضمير .

وقد أشار الباحث إلى ما ذكره آنفاً من أنّ المفعول معه لم يعرب مفعولاً معه لكونه منصوباً ، بل لأنه أفاد معنى المعية وهو وقوعه بعد واو بمعنى (مع)[٨٩] .

وقد استشهد بكلام أبي حيان في ارتشاف الضرب ، قال أبو حيان : ((وهو الاسم التالي واواً يجعلها بنفسها في المعنى كمجرور (مع) ، وفي اللفظ كمنصوب مُعدًى بالهمزة))[٩٠] .

واضح أن الجر الذي قصده أبو حيان هو المضاف إليه .

وقد اعتمد الباحث على قول سيبويه في إثبات كلامه ، قال سيبويه : ((هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلاّ أنها تعطف الاسم هنا على مالا يكون ما بعده إلاّ رفعاً على كلّ حال ، وذلك قولك أنت وشأنُك ، وكلُّ رجل وضيعتُه ، وما أنت وعبدُ الله ... ولو قلت : أنت وشأنك كنت كأنّك قلت : أنت وشأنك

مقرونان ، وكلُّ امرئ وضيعته مقرونان ، لأنّ الواو في معنى (مع) هنا ... ومثله أنت أَعلم ومالك ، فإنّما أردت : أنت أَعلم مع مالك))[٩١] .

إذ يقر الباحث أنّ هذا الباب هو مثل الباب الذي قبله ، يعني المفعول معه المنصوب من حيث المعنى والتقدير ، ولا يختلف عنه إلاّ في شيء واحد هو كونه مرفوعاً[٩٢] .

بيد أنّ هذه القضية تقع بين الصنعة النحوية والعطف ، والنحاة لا يتبعون المعنى دائماً بل مالوا وعوّلوا على الصنعة، وهذا من باب الصنعة النحوية ؛ لأنّ ما بعد الواو منصوب ، فلا يقولون عطف بالمخالفة ؛ لأنهم يدركون أنّها وقعت موقع (مع) أو بمعنى (مع) حتى تجر ما بعدها .

أما سيبويه فقد صرح أنّه مفعول معه .

والملاحظ على سيبويه أنّه في باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله وباب المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل[٩٣] قد جمعهما في باب الفاعل ونائب الفاعل ، فالمؤثر هو الصنعة النحوية ، ومن ثمّ ما كان عطفه واضحاً فهو ليس مفعولاً معه ، وما كان عطفه غير واضح كان منصوباً وسمي مفعولاً معه .

أمّا ما ذكره الباحث بشأن المفعول معه الذي يأتي مجروراً – بحسب رأيه – فقد استشهد بمثال ذكره سيبويه ، وهو : (ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه)[٩٤] ، إذ يرى أن هذا المثال لا يصح أن يعرب (أخيه) معطوفاً ، لأن الإعراب يأباه المعنى المراد ، وما يدل عليه السياق ، فلا مفر من إعرابه مفعولاً معه ، فيكون قول سيبويه (فليس إلاّ الجر)[٩٥] ، إنّما هو المفعول معه ولا يكون في هذا الموضع إلاّ مجروراً .

وذكر الباحث أن ابن مالك علّق على قول سيبويه المذكور آنفاً ، أعني ((فإذا أظهر الاسم ، فقال : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه ، فليس إلاّ الجر))[٩٦] .

قال ابن مالك : ((فأوهم أنّ النصب ممتنع ، وهو لا يريد ذلك ؛ لأنه قال بعد قليل : ومن قال : ما أنت وزيداً ؟ قال : ما شأن عبد الله وزيداً ... فعلم بهذا أن مذهبه جواز النصب ، لكنه غير الوجه المختار وبين أنه أراد بقوله أولاً ، فليس إلاّ الجر ...))[٩٧] .

وهذا – على رأي الباحث – يدل على أن المعنى والمقصود واحد في حالي النصب والجر ، فمن قال : ما شأن عبد الله وزيد ، أي : ما شأن عبد الله مع زيد كما أراده في حال النصب[٩٨] ، مستشهداً – أيضاً – برأي ابن مالك : ((فإن كان ظاهراً المجرور باللام والشأن ونحوه ، فالمختار العطف ، نحو : ما لزيد وأخيك وما شأن عبد الله وعمرو ويجوز النصب)) [٩٩] .

ومن ثمّ علّق الباحث قائلاً : ((وقد أرادوا بالعطف العطف اللفظي وجواز الجر والنصب ، يعني أنّ (ما شأن عبد الله وزيد) و(ما لزيد وأخيك) هما بمعنى: ما شأن عبد الله وزيداً ، وما لزيد وأخاك ، والتقدير في كليهما في الحالين : ما شأن عبد الله مع زيد ، وما لزيد مع أخيك))[١٠٠] .

واضح أنّ الباحث – في هذا العمل – يلغي العطف ، وهو بكلامه يجرنا إلى إلغاء العطف ، وإخراج الواو من باب العطف، ويدعو – أيضاً– إلى إدخال فاء العطف وثمّ مدخل المفعول معه لأن كليهما يقتضي التشريك

وبعد ذلك نصل إلى هدم الأبواب النحوية المستقرة ، وهي متفق عليها .

ونسي أنّ المفعول معه جاء بعد واو ليفيد حالة خاصة، وهي المصاحبة الزمنية، وهو أسلوب خاص، والمصاحبة الزمنية المقصودة بالمفعول معه ستفوت ، فهناك مصاحبة زمنية واضحة مستغرقة للفعل .

وبقي أن أشير إلى أنّ ما ذكره الباحث ليس بجديد ، فقد سبقه ابن مالك إلى ذلك، إذ قال : ((وقد يطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بمع أو الباء التي للمصاحبة ، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة، فالأول نحو: جلست مع زيد ، والثاني ، نحو: وصلت هذا بذاك، والثالث، نحو: مزجت عسلاً وماءً ، والرابع ، نحو: ما صنعت وأباك ، واستوى الماء والخشبة، وما زلت وزيداً حتى فعل ... إلاّ أن عرف النحاة قد قصر المفعول معه على الرابع ... ومن أجل قصر النحاة اسم المفعول معه على القسم الرابع ، قلت في حده : والتالي واواً ليخرج التالي غيرها))[١٠١] .

والملاحظ على ابن مالك أنّه أشار إلى هذه القضية التي أشرت إليها آنفاً ، وهي أنّه تعبير خاص ، لذا خص القسم الرابع، وكأن هذا الذي قاله كله (مفعول معه) ، فأشار إلى القسم الرابع ليقر أنّه قضية خاصة أو تعبير خاص ، وكأن الطلبة لا يفرقون بينها ، وابن مالك انتبه إلى ذلك ، فلمَ لم يوجه الباحث ما قاله آنفاً؟ .

إذن هو حالة خاصة ، أو تعبير خاص ، لذا إنّ ابن مالك ميز بين الأنواع الأربعة بالنوع الأخير حتى لا تتشوه على الطلبة ، فلا يمكن أن يعطف على ما قبله لعدم توفر المنصوب .

لا جدال أنّ عرف النحاة حجة في تأصيل الأبواب ، والمعروف عن ابن مالك في هذا الكتاب وغيره أنّه يهتمّ بإيصال النحو التعليمي إلى الطلبة .

قال ابن مالك : ((وقيدت الواو بأن تجعله في المعنى المجرور كمجرور (مع) ليخرج المعطوف بالواو المفيدة مطلق الجمع ، وذكرت بنفسها ليخر المعطوف بعد ما يفهم فيه المصاحبة، نحو: أشركت زيداً وعمراً ومزجت العسل والماء ، فإن المصاحبة في مثل هذا مفهومة قبل ذكر الواو))[١٠٢] .

وهذا توسع ، فلو قلنا : ضربت محمداً وزيداً ، فالمصاحبة هنا غير مفهومة ، فليست المصاحبة دائماً مفهومة ؛ لأن (مزجت) وما يشبهها تكون المصاحبة فيها مفهومة ، ولكن هناك أمثلة نحو : ضربت محمداً وزيداً ، وضربت علياً وخالداً ، فلم تفهم المصاحبة هنا ، ولو لم يكن هناك معنى خاص بين العطف والمعية لما قال النحاة في معنى الواو إنّها لمطلق العطف ، فهذا الذي ليس في المعية (الواو ، ثمّ ، الفاء) هو مطلق الجمع .

وبعبارة أخرى هو جمع غير مقيد في حين أنّ المعية جمع مقيد بالمصاحبة .

المبحث الثالث

هل وقع مفعول معه في القرآن الكريم ؟

اختلف في مجيء المفعول معه في القرآن الكريم والقراءات القرآنية ، فمنهم من قال : إنّ مجيء المفعول معه في القرآن في آيات معدودة ، ويحتمل فيها وجه آخر ، وهذا ما نتلمسه في أغلب الكتب التي اطلعنا عليها ، لذا أجد من النحويين من يقول : ((ولم يأت في التنزيل بيقين))[١٠٣] .

قال السيوطيّ : ((وليس في القرآن على كثرة منصوباته مفعول معه ، والصواب أنَّ فيه عدة مواضع أعرب كلّ منها مفعولاً معه))[١٠٤] ، في حين أنّ العلويّ يذكر أنّه وارد في كتاب الله[١٠٥] .

لذا إنّ الكتب النحوية ذكرت مواضع قليلة للنصوص القرآنية تحتمل المعية وغيرها[١٠٦] .

أمّا كتب إعراب القرآن فهي الأخرى ذكرت مواضع متقدمة للمفعول معه في القرآن الكريم ، وقد ذكرت بجانبها العطف ، لذا كانت المواضع التي حددها المعربون تحتمل وجهين ، هما : العطف والمعية .

وقد جمع محمد عبد الخالق عضيمة هذه المواضع التي ورد فيها المفعول معه[١٠٧] .

والملاحظ على ما ذكره عضيمة في بداية هذا الموضوع أنّه ذكر كلام ابن هشام الذي ذكر في بداية المبحث ، وهذا يعني أنّ عضيمة هو الآخر يقر أنّ هذه الآيات تحتمل وجهين إعرابيين .

وواضح أنّ المؤلف – في هذا الكتاب – يجمع الآراء التي قيلت في أغلب مواضيع العربية ثمّ يذكر الأوجه الإعرابية المحتملة فيها .

وقد قمت بترتيب هذه المواضع – التي جمعها عضيمة – بحسب ورودها في المصحف الكريم ، لأقف على ما فيها من وجه إعرابي .

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠﴾ ﴾ آل عمران: ٢٠

يذكر مكي بن أبي طالب أنّ (من) فيها ثلاثة أوجه هي : أنّها في موضع رفع عطف على التاء في (أسلمت)، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، ويجوز أن يكون مخفوضاً عطفاً على الله جل وعز[١٠٨].

وذكر الزمخشريّ وجهين، إذ قال : (((ومن اتبعن) عطف على التاء في (أسلمت) ، وحسن للفاصل ، ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع فيكون مفعولاً معه))[١٠٩] .

وقد ضعف أبو حيان العطف على الضمير في أسلمت ، إذ قال : ((ولا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلاّ في الشعر إلاّ إن فصل بينه وبين الضمير المعطوف فيحسن))[١١٠] .

وزاد قائلاً : ((ومن الجهة التي امتنع عطف (ومن) على الضمير إذا حمل الكلام على ظاهره دون تأويل كون (من) منصوباً على أنه مفعول معه ؛ لأنك إذا قلت : أكلت رغيفاً وعمراً ، أي : مع عمرو ، ودل ذلك على أنه مشارك لك في أكل الرغيف ، وقد أجاز هذا الوجه الزمخشريّ ، وهو لا يجوز ... لأنه لا يمكن تأويل حذف المفعول مع كون الواو واو المعية))[١١١] .

لذا قد اعترض على المعية ، فقد جوز الزمخشريّ العطف أولاً، ومن ثم جوز المعية .

٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾ ﴾ المائدة: ٣٦

قال الزمخشريّ : ((ويجوز أن يكون الواو في (مثله) بمعنى مع فيتوحد المرجوع إليه ، فإن قيل : فبم ينصب المفعول معه ؟ قلت : بما يستدعيه (لو) من الفعل ؛ لأن التقدير : لو ثبت أنّ لهم ما في الأرض))[١١٢] .

في حين يرى أبو حيان أن مثله : ((معطوف على اسم (إن) ولام كي تتعلق بما تعلق به خبر إن ، وهو لهم ، والمعنى : لو أن ما في الأرض ومثله معه مستقر لهم على سبيل الملك ... وقول الزمخشريّ : تكون الواو في (ومثله) بمعنى مع ليس بشيء ، لأنه يصير التقدير : مع مثله معه ، أي : مع مثل ما في الأرض مع ما في الأرض ، إن جعلت الضمير في (معه) عائداً على (مثله) ، أي : مع مثله مع ذلك المثل ، فيكون المعنى : مع مثلين ، فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عي))[١١٣] .

٣. قَالَ تَعَالَى:﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ المائدة: ٥٩

قال الزمخشريّ : ((فإن قلت : علام عطف قوله (وأنّ أكثركم فاسقون)؟ قلت : فيه وجوه : منها أن يعطف على (أن آمنا) بمعنى : وما تنقمون منا إلاّ الجمع بين إيماننا وبين تمرّدكم وخروجكم عن الإيمان ، كأنه قيل : وما تنكرون منا إلاّ مخالفتكم حيث دخلنا في دين الإسلام وأنتم خارجون عنه، ويجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف ، أي : واعتقاد أنكم فاسقون ، ومنها أن يعطف على المجرور ، أي : وما تنقمون منا إلا الإيمان باللّه وبما أنزل ، وبأنّ أكثركم فاسقون . ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع ، أي : وما تنقمون منا إلاّ الإيمان مع أنّ أكثركم فاسقون))[١١٤] .

وذكر أبو حيان الوجوه نفسها ، وزاد أن يكون في موضع بفعل مقدر، يدل عليه (هل تنقمون) تقديره : ولا تنقمون أنّ أكثركم فاسقون[١١٥] .

ويتّضح أنّ العطف هو أوّل الوجوه التي ذكرت في هذه الآية .

٤. قَالَ تَعَالَى:﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ الأنعام: ١١٢

ذكر العكبريّ أنّ ((ما بمعنى الذي أو موصوفة أو مصدرية ، وهي في موضع نصب عطفاً على المفعول قبلها ، ويجوز أن تكون الواو بمعنى (مع)))[١١٦] .

ويرى السمين الحلبيّ أنّ العطف أولى ؛ لأنّه متى أمكن العطف من غير ضعف في التركيب أو في المعنى كان أولى من المفعول معه[١١٧] .

٥. قَالَ تَعَالَى:﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الأعراف: ٢٧

وموضع الشاهد هنا هو (وقبيلَه) بالنصب، وفيه وجهان: أن يعطفه على اسم (إنّ)، وأن تكون بمعنى (مع) ، وإذا عطفه على اسم (إنّ) وهو الضمير في أنّه كان راجعاً إلى إبليس[١١٨] ، وإن كان مفعولاً معه ، أي : يراكم مصاحباً لقبيله[١١٩] .

وهذه القراءة مخالفة لنظم العربية ؛ ذلك أن القراءة لا بد أن لا تخالف أوجه العربية ، وهي – هنا – تخالف وجهاً من وجوه العربية ، لأن توكيد الضمير من موجبات العطف على الضمير المستتر ، إذ لو قلنا : إنّها معطوفة على الهاء – كما ذكر – في (إنه) لكان أسلم ذلك أن اتصال الضمير من أمارات العطف ، فلا داعي لأن يذكر وجه ثان .

٦. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٤ ﴾ الأنفال: ٦٤

قال الزجاج : ((وأما من نصب فعلى تأويل الكف ، المعنى : فإنّ الله يكفيك ويكفي من اتبعك من المؤمنين))[١٢٠] .

أمّا الزمخشريّ[*] فيرى أنّ ((ومن اتبعك : الواو بمعنى مع وما بعده منصوب ، تقول : حسبك وزيداً درهم ... والمعنى : كفاك وكفى أتباعك من المؤمنين ناصراً))[١٢١] ،إنّ القول بالمصاحبة هنا أليق من جهة المعنى ،أما من جهة الصنعة فإنّ سيبويه لا يقبل بهذا الإعراب ، إذ قال : ((ومن ثم قالوا : حسبك وزيداً ، لما كان فيه معنى كفاك وقبح أن يحملوه على المضمر ، نووا الفعل كأنه قال : حسبك ويحسب أخاك درهم))[١٢٢] .

ويبدو أنّ غياب القرينة له أثر في ذلك ، لأن (من) مبني ، فالعطف تشريك ، والمعية أيضاً تشريك .

٧. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡۚ فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡۖ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمۡ إِيَّانَا تَعۡبُدُونَ ٢٨ ﴾ يونس: ٢٨

يرى الزمخشريّ أنّ شركاءَكم قد قرئت بالنصب على أن الواو بمعنى مع ، والعامل فيه ما في مكانكم من معنى[١٢٣] .

والعطف واضح في هذه القراءة لوجود الضمير ، أي أنّ حال هذه القراءة حال (قبيلَه) التي مضى ذكرها آنفاً .

٨. قَالَ تَعَالَى:﴿ ۞ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ٧١ ﴾ يونس: ٧١

ذهب الزجاج إلى أنّ شركاءكم منصوبة على أنها مفعول معه، والمعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، لذا لا يسوغ أن يقدر فعل محذوف على معنى : ادعوا[١٢٤] .

ويرى النحاس أنّها منصوبة بفعل مقدر ، وهو رأي الكسائيّ ، والفرّاء[١٢٥] ، وقد ذكر الزمخشريّ وجهين فيها ، الأول : إنها منصوبة للعطف على المفعول ، والثاني : إنها منصوبة على المعية[١٢٦] ، وقد جمع الأنباريّ بين الرأيين[١٢٧] .

وزاد العكبريّ على كلام الأنباريّ رأياً آخر ، وهو أنه معطوف على أمركم وتقديره : وأمر شركائكم ، فأقام المضاف إليه مقام المضاف[١٢٨] .

وإذا رجعنا إلى المتقدمين فلا نجدهم يختلفون مع الرأي المذكور ، إذ يرى أبو علي الفارسيّ فيها وجهين هما : النصب على المعية ، أو أنه منصوب بفعل مضمر[١٢٩] .

٩. قَالَ تَعَالَى:﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ٢٣ ﴾ الرعد: ٢٣

اتفق المعربون على أن في (من) وجهين ، هما : العطف على الواو في يدخلونها ، وساغ ذلك وإن لم يؤكّد ، لأن ضمير المفعول صار فاصلاً كالتوكيد .

والثاني : هو أن يكون مفعولاً معه ، أي : يدخلونها مع من صلح[١٣٠] ، ويذكر أنّ الرأي الأول قدم على الرأي الثاني .

١٠. قَالَ تَعَالَى:﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۚ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي وَهُمۡ لَكُمۡ عَدُوُّۢۚ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ٥٠ ﴾ الكهف: ٥٠

قال السمين الحلبيّ : ((ويجوز في الواو أن تكون عاطفة وهو الظاهر وأن تكون بمعنى مع))[١٣١] .

واضح أن العطف – هنا – أولى ؛ لأنه معطوف على المفعول به .

١١. قَالَ تَعَالَى:﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحۡضِرَنَّهُمۡ حَوۡلَ جَهَنَّمَ جِثِيّٗا ٦٨ ﴾ مريم: ٦٨

يرى الزجاج أن الواو للمعية ، أي : وربك لنبعثهم ولنحشرنهم مع الشياطين[١٣٢] . أمّا النحاس فيرى أن الشياطين عطف على الضمير في لنحشرنهم[١٣٣] .

وقد جوّز الزمخشريّ الوجهين ، إذ قال : ((والواو في (الشّياطين) يجوز أن تكون للعطف وبمعنى مع ، وهي بمعنى مع أوقع ، والمعنى : أنهم يحشرون مع قرنائهم من الشياطين الذين أغووهم ، يقرن كل كافر مع شيطان في سلسلة))[١٣٤] .

ورجّح السمين الحلبي العطف على المعية، إذ قال : ((ويجوز في الواو أن تكون عاطفة وهو الظاهر ، وأن تكون بمعنى مع))[١٣٥] .

ولكن كيف يحشرون مع الشياطين ؟ فمعنى المعية غير واضح ، لذا إن العطف أولى .

١٢. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾ الأنبياء: ٧٩

جوز النحاس وجهين ، إذ رأى أن الطير ((معطوف على الجبال، ويجوز أن يكون بمعنى مع الطير، كما تقول : التقى الماء والخشبة))[١٣٦] .

وأولى من ذلك أن يكون معطوفاً على المفعول به ، وأكبر دليل على العطف هنا ، هو أن (أوّبي) بمعنى (سبّحي) ، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ ﴾ سبأ: ١٠

، وليس بمعية ، أي : ليس يسبحن مع الطير .

١٣. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ النور: ٤١

وموضع الشاهد هو (والطير) ، إذ قرأ الجمهور (والطيرُ) مرفوعاً عطفاً على (من) ، وقرأ الأعرج (والطيرَ) بالنصب على أنه مفعول معه[١٣٧] .

وهذه القراءة محل نظر ، فكيف تكون (صافّات) حالاً من المفعول معه ؟

١٤. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴿١٢﴾ ﴾ الفرقان: ١٢

ذكر في (زفيراً) أوجه متعددة، هي : إنها على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[١٣٨]، وقيل : إنّ ثمة محذوفاً في الكلام ، أي : سمعوا لها أو رأوا لها تغيّظاً وزفيراً .

أو أن يضمن سمعوا معنى أدركوا ، فيشمل التغيظ والزفير[١٣٩] ، ولا داعي لهذا الرأي ، لأن الرأي الثالث هو الرأي الثاني نفسه ، ولكن لا حذف بلحاظ التضمين ، فالتضمين يشير إلى الحذف ، فلا داعي لهذه التفريعات .

١٥. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ ﴾ الفرقان: ١٧

ذكر العكبريّ وجهين في (وما يعبدون) ، هما : العطف على الضمير في (نحشرهم) ، أو أن تكون بمعنى (مع)[١٤٠] . وضعّف السمين الحلبيّ المعية قائلاً : ((عطف على مفعول نحشرهم ويضعف نصبه على المعية))[١٤١] .

١٦. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ۞ ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٢٢ ﴾ الصافات: ٢٢

وفي كلمة (أزواجَهم) وجهان، هما: العطف والمعية، لذا رجح العكبريّ المعية، إذ قال : ((والجمهور على النصب ، أي : احشروا أزواجَهم ، أو هو بمعنى مع ، وهو في المعنى أقوى))[١٤٢] .

في حين أن المعية في الصناعة أضعف ، لذا قال السمين الحلبيّ : ((إنّما قال : في المعنى لأنه في الصناعة ضعيف ، لأنه أمكن للعطف فلا يعدل عنه))[١٤٣] .

١٧. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةَۢ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٩ ﴾ الحشر: ٩

قال الزمخشريّ : ((ما معنى عطف الإيمان على الدار ، ولا يقال : تبوءوا الإيمان ؟ قلت : معناه تبوءوا الدار وأخلصوا الإيمان ... أو أراد دار الهجرة ودار الإيمان ، فأقام لام التعريف في الدار مقام المضاف إليه ، وحذف المضاف من دار الإيمان ووضع المضاف إليه مقامه))[١٤٤] .

وزاد أبو حيان التضمين ، إذ قال : ((ويكون ضمّن تبؤوا معنى لزموا واللزوم قدر مشترك في الدار والإيمان فيصح العطف))[١٤٥] .

لذا إنّ المعربين لم يذكروا النصب على المعية ، بل سوغوا ثلاثة أوجه تصح لنصب (الإيمان) سوى ما ذكره ابن عطية من أنّ المعنى ((تَبَوّءوا الدار مع الإيمان معاً ، وبهذا الاقتران يصح معنى قوله تعالى : (من قبلهم)))[١٤٦] .

ولبعض المحدثين رأي في تقدير المحذوف ، منه ما ذهب إليه الدكتور محمد حماسة الذي يرى أنّ هناك مستويين أحدهما منطوق والآخر غير منطوق ، ولكن غير المنطوق يتحكم في المنطوق ويوجّه تفسيره، لأنه مراد حكماً وتقديراً ، فدلالة المفردات المستعملة لها أثر في الحكم النحوي ، ومنه قوله تعالى (وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةَۢ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٩) الحشر: ٩، فالإيمان لا يتبوأ ، ومن ثم ينصب على تقدير فعل محذوف مناسب ، أي أخلصوا أو ألفوا[١٤٧] ، ولكن الدكتور كريم حسين ناصح لا يقبل بهذا الرأي ، إذ يرى أن الحرف كفيل بإيصال المعنى المقصود إلى السامع بهذا القدر من التأليف ، وليس بما يحمل به من تقديرات ، إذ يستطيع السامع أن يستوحي من دلالة الواو على المصاحبة ، لأنه يستوعب المعنى من

غير تقدير أو تأويل ؛ لأنه أسلوب دقيق في التعبير معبر عن المعاني بدلالة الإشارات والعلامات والحروف[١٤٨] .

ويردُّ على هذا الرأي أنك لا تستطيع أن تأوّلَ وجهاً نحوياً من غير أن ترجع إلى المتصور ، أي : أن البنية السطحية إنما هي نتاج المتصور (البنية العميقة) ، فعندما أقدر فهذا ليس صنعة بل هو يلائم الدلالة والمفهوم ، وبهذا الكلام نفسه نستطيع أن نقول : إنّ الأمثلة التي مر ذكرها ، نحو : رأسَك والحائطَ ، فإن مثل هذه الأمثلة فيها محذوفان وليس محذوفاً واحداً ، فالمتلقي يحلل النص على أنّ هناك محذوفين فيه ، وهو باعد رأسك واتقِ الحائط ، فالنحو – أنذاك – كان آلة الفكر .

١٨. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ ۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ القلم: ٤٤

قال النحاس : (((من) في موضع نصب عطف ، وإن شئت كان مفعولاً معه))[١٤٩]، ورجّح السمين الحلبيّ العطف ، إذ قال : ((منصوب إما نسقاً على الياء وإما على المفعول معه ، وهو مرجوح لإمكان النسق من غير ضعف))[١٥٠] .

١٩. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا ﴿١١﴾ ﴾ المزمل: ١١

يرى النحاس أنّ المكذبين معطوف على الضمير في ذرني ، ويجوز أن يكون مفعولاً معه[١٥١].

وهذا يعني أن العطف أولى هنا ، لذا جوز المعية .

أمّا العكبريّ فيرى أنّ المعية أولى ، قال : ((والمكذبين هو مفعول معه ، وقيل هو معطوف)) [١٥٢] . وذهب السمين الحلبيّ إلى أنّ النصب على المعية أوفق من جهة المعنى، والعطف أوفق من جهة الصنعة ، إذ قال : ((ويجوز نصبه على المعية وهو الظاهر ، ويجوز على النسق وهو أوفق للصناعة))[١٥٣] .

٢٠. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ ﴾ المدثر: ١١

جوز النحاس الوجهين في (ومن) ، لذا قال : (((من) في موضع نصب على أنها مفعول معه أو عطف على النون والياء))[١٥٤] .

أمّا مكي فجوّز العطف أولاً ثم المعية[١٥٥] ، ويرى السمين الحلبيّ أنّ (ومن) هنا ، هي نفسها في سورة القلم ، إذ ذكر هناك العطف أولاً ثمّ المعية[١٥٦] .

وبعد ذكر هذه الآيات والقراءات ، ما قيمة النصب على المعية مع التشريك بالعطف ؟ أهي تفريعات للغة ؟ فما الفرق بين (ذرني ومن) و(ذرني أنا ومن) ؟ ولكن المعربين – على ما يبدو – لما انعدم مسوغ العطف بنصب الثاني وعدم وجود منصوب قبل الواو قالوا بالمعية .

وفي هذه الآيات ونظائرها أمران يرجحان العطف والمعية ، وهما :

١. غياب العلامة الإعرابية (القرينة) ، أي : أنّ ما بعد الواو مبني ، وبمعنى آخر لا تظهر عليه علامة النصب أو أنه مشتغل محله بالياء ، وهو مثل المبني .

٢. إنّ الواو تصلح بأن تسبق بمنصوب مثل : أمركم وشركاءكم ،الدار والإيمان ، وهذا الأمران هما اللذان بعثا على التردد بين العطف والمعية ، فليس هناك دليل حاسم على عطف الواو أو المعية ، لذا يجد القارئ أنّ فيها أوجهاً إعرابية متعددة، و من ذهب إلى المعية في بعض الآيات نظر إلى المعنى ، ومن ذهب إلى العطف في بعض الآيات نظر إلى الصنعة النحوية ، وهذا ما جاء من النظر إلى دلالة الآية ، فمرة ترجح المعية ويجوز العطف ، ومرة يرجح العطف وتجوز المعية .

ويبدو أن السمين الحلبيّ انتبه إلى هذا الأمر في أثناء توجيهه بعض الآيات .

وهناك لحاظ لا بد أن يذكر هنا ، وهو أن النحوي همّه الصنعة وليس مغزى النص ، أمّا المفسر أو المعرب فهمّه الدلالة ، لأنّ النحوي يذكر الوجوه والدلالات المحتملة في حين أن المفسّر همّه الدلالة الأعلى ، فهو يوظف النحو ليظهر التخريج الصحيح للآية .

ومعظم هذه التوجيهات تراوحت بين الصنعة بلحاظ الإتباع للمدونة النحوية، والدّلالة بلحاظ المعنى .

وينبغي أن أشير إلى أنّ معظم الآيات الواردة في هذا المبحث قد جاءت فيها الأفعال متعدية سوى الفعل (يسبحن) في قوله تعالى ﴿ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ٧٩ ﴾ الأنبياء: ٧٩

، وهذا ما شاع في الأمثلة القديمة من أنّ المعية تأتي بعد فعل متعد ، وهو ما دفع سيبويه إلى أن يقول : هو مفعول به ومفعول معه .

حصيلة البحث

١- تبيّن – من تعريف النحاة للمفعول معه – أنّه يأتي مع المصاحبة المستمرة للحدث ، وهذه المصاحبة لم يفهمها المحدثون في أثناء تعريفهم هذا الموضوع ، إذ اكتفوا – في تعريفهم – بالتفريق بين موضوعي العطف والمعية بلحاظ الواو .

٢- إنّ الذي دعا سيبويه إلى القول عن هذا الموضوع إنه مفعول معه ومفعول به هو أن هذا الفعل الذي قبل الواو قاصر (لازم) وبالواو تعدى ؛ فضلاً أنّ عن القارئ يستنتج من كلامه أن في الواو معنًى خاصاً غير المفعولية الاعتيادية ، وهذا المعنى الخاص جاء بالوساطة ، بيد أن هذه الوساطة التي يتعدى إليها الفعل ليست بحرف جر ، لذا كان على الدكتور محمد سالم صالح أن يفهم تسمية سيبويه لهذا الموضوع ، لا على أن ما بعد الواو منصوب بالفعل المتقدم كما ينتصب المفعول به بالفعل الذي قبله .

٣- كانت تسمية النحاة للمفعول معه تسمية صحيحة ، بخلاف ما ذهب إليه المحدثون المذكورون في البحث ، لأن الواو تجمع ما قبلها بما بعدها وتضمه إليه ، فأقاموها مقام (مع) بلحاظ التقارب في المعنى .

٤- اتضح أنّ ثمة آراء ذكرت في البحث إنما كان مصدرها سيبويه ؛ ذلك أن ثمة مسكوتاً عنه في كلامه عن المفعول معه ، لذا إن هناك رأيين استنتجا مما ذهب إليه ، ومن هذه الآراء ما اجترحه الأخفش الذي ذكر أن المفعول معه انتصب انتصاب الظرف ، ولكن النقد الذي يوجه إليه أن هذا الرأي يجوز في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، في حين أن المشهور في حذف المضاف – ظرفاً كان أو غيره – إقامة المضاف إليه مقامه ، إلاّ أنّ هذه الوساطة باقية من غير حذف ، وربما أن الدكتور شوقي ضيف قد استنتج كلاماً شبيهاً بما ذكره الأخفش ، ولكن النحاة ما ذكروا أمثلة جاءت بعد وقت على رأي الدكتور شوقي ضيف ؛ لأن الغالب على أمثلتهم هو المكان لذا يمكن القول : إنّ النحاة شاع في تصورهم أنه ظرف ، ولكنه منتصب بوساطة بخلاف الظروف الاعتيادية المألوفة .

٥- إنّ نظرة الكوفيين إلى هذا الموضوع على أنه منصوب بالخلاف إنما جاءت بالنظر إلى واو العطف ، لأن الأصل فيها التشريك ، وهذا التشريك هو الذي قاد إلى النصب ؛ لأن الأخير يختلف عن التشريك في العطف ، وهذا هو الرأي الذي أدى إلى القول بالخلاف الذي يعني خلاف التشريك الاعتيادي ؛ لأن علاقة التشريك ليست فاعلية لكلا الطرفين أو مفعولية ، بل فيها نوع من الظرفية وهو الذي سوغ إلى القول بالخلاف ، إلاّ أنّ كلاً من الدكتور مهدي المخزوميّ وصاحب أبو جناح لم يفهماه بهذه الطريقة.

٦- لا جدال في أن فهم النحاة للأمثلة النحوية أحسن من فهمنا ، إذ إن هناك استعمالات مخصوصة تستعمل في هيأة مخصوصة ، فالنحوي يفهم مقاصد العرب حتى يقد لهذه الأمثلة فعلاً مثل : كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ ، وقد فات المحدثين المذكورين في البحث أن هذا التقدير هو من باب التمثيل النحوي .

٧- إن موضوع المفعول معه كما تبين من البحث أو من نظرة المتقدمين أنه أسلوب خاص أو فن تعبيري خاص لم يفهمه بعض المتقدمين بهذه المفهوم، وقد غاب هذا المفهوم عن المحدثين المذكورين في البحث، لأنهم لم يفهموا أن المصاحبة في المعية ممتدة ، وبهذا الكلام يرد على ما ذهب إليه المحدثون لا سيما ما ذكره الدكتور فاضل السامرائيّ.

وقد وقع الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان في الوهم عندما حاول أن يلغي العطف وإخراج هذه الواو من هذا الباب ، إذ أقرّ أنّ هذا المفعول قد جاء مرفوعاً ومجروراً أيضاً ، فضلاً عن النصب ، وبهذا الكلام أدخل فاء العطف وثم مدخل المفعول معه لأن كليهما يقتضي التشريك ، وعلى رأيه نصل إلى هدم الأبواب النحوية المستقرة ، وقد فاته – كما ذكرت – أن المفعول معه قد جاء بعد واو ليفيد حالة خاصة ، وهي المصاحبة الزمنية .

٨- أما بشأن وقوع المفعول معه في القرآن الكريم ، فقد تراوحت التوجيهات في الآيات القرآنية بين الصنعة النحوية والمعنى .

واتضح لي أنّ هناك أمرين وردا في هذه الآيات يرجحان المعية والعطف ، الأول : غياب القرينة (العلامة الإعرابية) ، والثاني : إنّ ما قبل الواو يصلح لأن يسبق بمنصوب ، وهذان الأمران هما اللذان بعثا على التردد بين المعية والعطف، فليس هناك دليل حاسم على عطف الواو أو المعية.

الهوامش

(١) الإيضاح : ١٦٨ ، وينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجانيّ : المتن مج ١/ ٦٥٩ ،والمفصل، الزمخشري:١٠٦

(٢) التبصرة والتذكرة : ٢٥٦/١ .

(٣) البديع في علم العربية : ١٤٧/١ .

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣٢٧ ، وينظر : شرح شذور الذهب : ٢٦٢ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ، السيوطيّ : ٢٣٥/٣ .

(٦) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده : ١١٩ .

(٧) ينظر : المرجع نفسه .

(٨) مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، د. ياسين أبو الهيجاء : ٢٨٥ .

(٩) شرح التسهيل : ٢٤٧/٢-٢٤٨ ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل : ٥٣٩/٢ .

(*) سأرجع إلى نص ابن مالك في المبحث الثاني في أثناء الرد على الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان .

(١٠) كتاب سيبويه : ٢٩٧/١ ، والأصول في النحو :٢٠٩/١وقد أخذ ابن عصفور كلام سيبويه هذا وصاغه بهيأة التعريف ،ينظر المقرب:١٥٨/١

(١١) المصدر نفسه : ٣٠٠/١ .

(١٢) ينظر : الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه : ٢٤٥ ، الهامش (٤) .

(١٣) ينظر : شرح اللمحة البدرية ، ابن هشام : ١٩٧/٢ ، الهامش (١) .

(١٤) ارتشاف الضرب : ١٣٥١/٣ .

(١٥) ينظر : مصطلحات ليست كوفية : ١٧ .

(١٦) معاني القرآن : ٤١٧/١ .

(١٧) ينظر : الأصول في النحو : ٢٠٩/١، والبديع في علم العربية : ١٧٤/١ ، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٤٣٩/١.

(*) وفي هذا الكلام رد واضح على ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائيّ ، والدكتور مهدي المخزوميّ ، والدكتور صاحب أبو جناح ، وسيرد رأيهم في المبحث الأول من البحث .

(١٨) نحو التيسير : ٨٦ ، ٨٨ .

(١٩) الأصول في النحو : ٢١٠/١ ، وينظر : البديع في علم العربية : ١٤٧/١ .

(٢٠) شرح المفصل : ٤٤١/١ .

(٢١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٩٧/١ ، والأصول : ٢٠٩/١ ، وشرح الرضي : ٥١٧/١ .

(٢٢) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ : ٣٦٠/٢ .

(٢٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٢٤) المصدر نفسه : ٣٦٠/٢-٣٦١ .

(٢٥) المصدر نفسه : ٣٦١/٢ .

(٢٦) التخمير : ٤٠٧/١-٤٠٨ .

(٢٧) ينظر : الجنى الداني : ١٥٦ .

(٢٨) شرح عيون الإعراب : ١٨٦ .

(٢٩) ينظر : الإنصاف ، الأنباريّ : ٢٤٩/١ ، وشرح المفصل : ٤٤١/٤ .

(٣٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٤/٣ ، وشرح التصريح ، الأزهريّ : ٤٣٨/٢ .

(٣١) ينظر : شرح اللمحة البدرية : ٢٠١/٢ .

(٣٢) ينظر : الجنى الداني : ١٥٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٥٤٠/٢ .

(٣٣) شرح المفصل : ٤٤١/٤ .

(٣٤) ينظر : الجنى الداني : ١٥٥ ، والمساعد : ٥٤٠/٢ .

(٣٥) ينظر : الإنصاف : ٢٤٨/١ .

(٣٦) ينظر : المنهاج : ٣٦٠/٢ ،، ولم أجده في : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٢٣/١ .

(٣٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٤/٣ ، وشرح اللمحة البدرية : ٢٠١/٢-٢٠٢ ، وهمع الهوامع : ٢٣٩/٣ .

(٣٨) الإنصاف : ٢٤٨/١ .

(٣٩) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٨/١ ، وقد ذكر المؤلف في بداية القول أنّه للكوفيين في حين ذكر في أثناء الكلام أنّه لبعض الكوفيين ، وشرح المفصل : ٤٤١/١ ، والمقاصد الشافية ، الشاطبيّ : ٣٢٣/٣ .

(٤٠) ينظر : مدرسة الكوفة : ٢٩٤ .

(٤١) ينظر : المرجع نفسه .

(٤٢) ينظر : المرجع نفسه .

(٤٣) ينظر : دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : ٥٨ .

(٤٤) ينظر : المرجع نفسه .

(٤٥) ينظر : شرح المفصل : ٣٤٩/١ .

(*) ينظر : تعريف السيوطيّ للمفعول معه : ٢٣٦/٣ .

(٤٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥١٥/١ .

(٤٧) ينظر : المسائل البصريات : ٢٣١/١ ، والخصائص ، ابن جني : ٣١٣/١ و ٣٨٣/٢، وشرح المفصل : ٤٣٩/٤-٤٤٠ ، إذ ذكر ابن يعيش أنّك لو قلت: انتظرتك وطلوع الشمس فإنه لا يجوز عند أحد من النحويين والعرب، وقد أجاز ذلك ابن مالك : ٢٥١/٢ .

(٤٨) الجمل : ٢٠ .

(٤٩) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٦٠/١ .

(٥٠) ردود أبي حيان الأندلسيّ على النحاة في الحروف الأحادية والثنائية : ٢٢٣ .

(٥١) ينظر : الجنى الداني ، المراديّ : ١٥٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٥٤٠/٢ ، وغيرها .

(٥٢) الأصول في النحو : ٢٠٩/١ .

(٥٣) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث : ٣٠٧-٣٠٨ .

(٥٤) ينظر : المقتصد : ٦٦٠/١-٦٦١ .

(٥٥) المصدر نفسه : ٦٦٤/١ ، وينظر : المفصل : ١٠٨ ، وشرح المفصل : ٤٤٨/١ ، وشرح الرضي : ٥٢٦/١ .

(٥٦) البديع في علم العربية : ١٥٧/١ .

(٥٧) المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ : ٣٩٥/٢ .

(٥٨) تجديد النحو : ١٧٩ .

(٥٩) المرجع نفسه .

(٦٠) ينظر : شرح المفصل : ٤٤١/١ ، وهذا يؤكد ما ذكر آنفا من أن الأخفش فهم نص سيبويه على أن المفعول معه منصوب بالظرف في حين أنه ظرف منتصب بوساطة .

(٦١) مفهوم الجملة عند سيبويه:١٣٧-١٣٨

(٦٢) شرح المفصل : ٤٤١/١ .

(٦٣) في النحو العربي نقد وبناء : ٩٦ ، وقد سايره في هذا الرأي الدكتور فاضل السامرائيّ ، إذ يرى أنه لا داعي لهذا التقدير المتكلف ، ينظر : معاني النحو : ٢٠٤/٢ .

(٦٤) المرجع نفسه : ٩٧ .

(٦٥) المرجع نفسه .

(٦٦) كتاب سيبويه : ٣٠٣/١ .

(٦٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٩/١-٣٠١ .

(٦٨) ينظر : شرح المفصل : ٤٤٦/١ .

(٦٩) ينظر : إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، نصر حامد أبو زيد : ١٩٨ ، ومفهوم الجملة عند سيبويه:٢٤٨ ،إذ عقد مبحثا عن التمثيل النحوي .

(٧٠) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥١٥/١ .

(٧١) ينظر : شرح الألفية ، المراديّ : ٣٣٢/١ ، وأوضح المسالك : ٣٣٠-٣٣١ ، والمقاصد الشافية : ٣٤١/٣ ، وقد اختلف في هذا الشاهد وما شابهه ، إذ ذكر النحاة أنّ فيه وجهين هما : إنّه منصوب بفعل مضمر تقديره : وسقيتها ماءً ، وينسب هذا الرأي إلى الفرّاء وجماعة ، ينظر : معاني القرآن : ٤٧٣/١ ، والثاني : إنه معطوف على ما قبله بعد تضمين الفعل (علفتها) معنى يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً ، وينسب هذا الرأي للمازنيّ والمبرد ، ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ٢٦٤/١ ، ولا داعي لهذا الرأي ، لأنه الرأي السابق نفسه ولكن بلحاظ أن لا حذف في الجملة ، وذكر ابن عقيل أنّه يجوز فيه النصب على المعية ، ينظر : ١٦٢/٢ ، في حين أنّه جوز المعية هنا ، ولم يجوزها في قول الشاعر : **إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا** ، إذ قدر عاملاً محذوفاً بقي معموله ، ينظر : شرح ابن عقيل : ١٨٧/٣ .

(٧٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١١٥ ، وينظر : دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : ٥٨ ، ٥٩ .

(٧٣) ينظر : الهمع : ٢٣٦/٣ .

(٧٤) ينظر : شرح الرضيّ على الكافية : ٥١٥/١ .

(٧٥) ينظر : شرح المفصل : ٣٤٩/١ .

(٧٦) ينظر على سبيل المثال : المقرب : ١٥٨/١ .

(٧٧) ينظر : معاني النحو : ٢٠٤/٢ ، والكلام مذكور في حاشية الصبان : ١٩٨/٢ .

(٧٨) ينظر : معاني النحو : ٩٩/٢-١٠٠ ، وقد أخذ هذا الكلام المذكور من سيبويه ، ينظر : كتاب سيبويه : ٢٠٦/٢ .

(٧٩) همع الهوامع : ٢٤٥/٣ .

(٨٠) ينظر : التسهيل ، ابن مالك : ١٠٠ ، وشرح الرضيّ : ٥٢١/١ .

(٨١) معاني النحو : ٢٠٦/٢ .

(٨٢) أخذت رأي العزاويّ من حسن منديل العكيليّ في كتابه الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة : ٣٠٣ .

(٨٣) نقلت هذا الرأي من كتاب الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة : ٣٠٤ .

(*) لقد سبقه النحاة إلى ذلك ، في حالات الاسم الواقع بعد الواو .

(٨٤) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : ١١٩-١٢٠ .

(٨٥) معاني النحو : ٢/٢٥٦-٢٥٧ .

(٨٦) ينظر : كتاب شرح الحدود ، الفاكهيّ : ٢٢١-٢٢٢ .

(٨٧) ينظر : شرح المفصل : ١/٤٤١ .

(*) ينظر : المبحث الأول .

(٨٨) ينظر : المفعول معه في النحو العربي رفعاً ونصباً وجراً: ١٨٨ ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، مج ١٠ ، عدد (٢) ، ٢٠١٠ م .

(٨٩) ينظر : المرجع نفسه .

(٩٠) ارتشاف الضرب : ٣/١٤٨٣ .

(٩١) كتاب سيبويه : ١/٢٩٩-٣٠٠ .

(٩٢) ينظر : المفعول معه رفعاً ونصباً وجراً : ٢١٥ .

(٩٣) ينظر : كتاب سيبويه : ١/٣٣ .

(٩٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/٣٠٠ .

(٩٥) المصدر نفسه .

(٩٦) المصدر نفسه .

(٩٧) شرح التسهيل : ٢/٢٥٨ .

(٩٨) ينظر : المفعول معه رفعاً ونصباً وجراً : ٢١٦ .

(٩٩) شرح التسهيل : ٢/٢٥٧ .

(١٠٠) المفعول معه رفعاً ونصباً وجراً : ٢١٦ .

(١٠١) شرح التسهيل : ٢/٢٤٧ .

(١٠٢) المصدر نفسه : ٢/٢٤٧-٢٤٨ .

(١٠٣) مغني اللبيب : ٤٧١ .

(١٠٤) معترك الأقران : ٣/٤٥٩-٤٦٠ ، وفيه ثلاث آيات ، ذكر أنّ فيهن مفعولاً معه ، واحدة ذكرت في البحث ، والأخريان هما ، قال تعالى : قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ٦ ﴾ التحريم: ٦ ، والثانية قال تعالى :(لم يكن الذين كفروا من اهل الكتب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة) البنية ١

(١٠٥) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ : ٢/٣٦٥ .

(١٠٦) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، المتن : مج١/٦٦٢، ٦٦٣ ، والبديع في علم العربية : ١/١٧٧ ، وشرح المفصل : ١/٤٤١-٤٤٢ ، وشرح التسهيل : ٢/٦١ ، وغيرها .

(١٠٧) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن : ٣/٤٩٥ وما بعدها .

(١٠٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١/١٩١ .

(١٠٩) الكشاف : ١/٥٣٩ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/٢٤٨-٢٤٩ .

(١١٠) البحر المحيط : ٤٢٨/٢ .

(١١١) المصدر نفسه

(١١٢) الكشاف : ٢٣١/٢ .

(١١٣) البحر المحيط : ٤٨٦/٣ ، وينظر : الدر المصون ، السمين الحلبيّ : ٢٥٤/٤ .

(١١٤) الكشاف : ٢٣١/٢-٢٣٢ .

(١١٥) البحر المحيط : ٥٢٧/٣-٥٢٨ .

(١١٦) التبيان في إعراب القرآن : ٥٣٣/١ .

(١١٧) ينظر : الدر المصون : ١١٧/٥ .

(١١٨) ينظر : الكشاف : ٤٣٦/٢ .

(١١٩) ينظر : الدر المصون : ٢٩٣/٥ .

(١٢٠) معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٤/٢، وينظر: إعراب القرآن، النحاس : ٣٧٧، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٤/٢.

(*) سبقه الفرّاء في هذا الرأي ، ينظر التمهيد .

(١٢١) الكشاف : ٥٩٦/٢-٥٩٧ .

(١٢٢) كتاب سيبويه : ٣١٠/١ .

(١٢٣) ينظر : الكشاف : ١٣٣/٣ ، والدر المصون : ١٩١/٦ .

(١٢٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٣/٣ .

(١٢٥) ينظر : إعراب القرآن : ٤١٢ ، والكلام في معاني القرآن : ٤٧٣/١ .

(١٢٦) ينظر : الكشاف : ١٦١/٣ .

(١٢٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٤١٧/١ .

(١٢٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٨١/٢ .

(١٢٩) الإيضاح : ١٦٨-١٦٩ ، والمقتصد : ٦٦٣/١-٦٦٤ ، وغيرها من المصادر .

(١٣٠) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٢٠/٣ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٧٢٧/٢ ، والبحر المحيط : ٣٧٨/٥ ، والدر المصون : ٤٤/٧ .

(١٣١) الدر المصون : ٥٠٨/٧ .

(١٣٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٦/٣ .

(١٣٣) ينظر : إعراب القرآن : ٥٣٠ .

(١٣٤) الكشاف : ٤١/٤ ، وينظر : البحر المحيط : ١٩٥/٦ .

(١٣٥) الدر المصون : ٥٠٨/٧ .

(١٣٦) إعراب القرآن : ٥٥٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٢/٢ ، والكشاف : ١٥٨/٤ .

(١٣٧) ينظر : البحر المحيط : ٤٢٥/٦ .

(١٣٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٠٢/٢ ، والبحر المحيط : ٤٤٥/٦ .

(١٣٩) ينظر : البحر المحيط : ٤٤٥/٦ .

(١٤٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٩٨٢/٢ .

(١٤١) الدر المصون : ٤٦٤/٨ .

(١٤٢) التبيان في إعراب القرآن : ١٠٨٩/٢ .

(١٤٣) الدر المصون : ٢٩٩/٨ .

(١٤٤) الكشاف : ٨٠/٦ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٢١٦/٢ .

(١٤٥) البحر المحيط : ٢٤٥/٨ ، وقد جوز في ارتشاف الضرب وجهين هما : الإضمار ، أي: واعتقدوا الإيمان ، والنصب على المعية ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٩/٣ .

(١٤٦) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٦٦/٨ .

(١٤٧) ينظر : النحو والدلالة : ١٧٢ و١٧٤ .

(١٤٨) ينظر : البديل المعنوي من ظاهرة الحذف : ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، وهذه الفكرة تعني أن الحروف لها إيحاء بالمعنى المقصود ، ومن ثم لا داعي إلى التقدير .

(١٤٩) إعراب القرآن : ٩٩٨ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٨٩/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٢٣٥/٢ ، والبحر المحيط : ٣١٠/٨ .

(١٥٠) الدر المصون : ٤١٩/١٠ .

(١٥١) ينظر : إعراب القرآن : ١٠١٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٠٦/٢ .

(١٥٢) التبيان في إعراب القرآن : ١٢٤٧/٢ .

(١٥٣) الدر المصون : ٥٢٣/١٠ .

(١٥٤) إعراب القرآن : ١٠٢٢ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٢٥٠/٢ .

(١٥٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٩٠/٢ .

(١٥٦) ينظر : الدر المصون : ٥٤٢/١٠ ، و٤١٩/١٠ .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب محمد عثمان ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
- إشكاليات القراءة وآليات التأويل : نصر حامد أبو زيد ، ط٧ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٥م .
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السرّاج(ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحين الفتليّ، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان ، ١٩٩٩م .
- إعراب القرآن : أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تح : د. زهير غازي زاهد ، ط١ ، عالم الكتب ، لبنان ، ٢٠٠٥م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين : أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) ، د.ط ، دار الفضل ، دمشق ، ١٩٨٢م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) ، تح : د. محمد عز الدين السعديّ ، ط١ ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- الإيضاح : أبو علي النحوي (ت٣٧٧هـ)، تح : د. كاظم بحر المرجان ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
- الإيضاح في شرح المفصّل: ابن الحاجب النحويّ (ت٦٤٦هـ)، تح: موسى بناي العليليّ، مطبعة العاني، بغداد، د.ت .
- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسيّ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣م .
- البديع في علم العربية : أبو السعادات مجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، مطبعة جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ .
- البديل المعنوي من ظاهرة الحذف : د. كريم حسين ناصح ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧م .
- البيان في غريب إعراب القرآن : الأنباريّ ، تح: د. عبد الحميد طه ، ط١، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٠م .
- التبصرة والتذكرة : أبو محمد عبد الله الصيمريّ (ت في القرن الرابع) ، تحق : د. فتحي أحمد مصطفى ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢م .
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) ، تح : علي محمد البجاويّ ، د.ط ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٧٦م .

- تجديد النحو : د. شوقي ضيف ، ط١، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م .
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) : القاسم بن الحسين الخوارزميّ (ت٦١٧هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٠م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، ط١، دار الكاتب العربي ، مصر ، ١٩٦٧م .
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده : د. شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف ، د.ت .
- الجمل : عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تح: علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢م .
- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوة ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٢م .
- حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ : محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، تح : طه سعد عبد الرؤوف ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، د.ت .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح : محمد على النجار ، ط١ ، المكتبة العلمية ، مصر ، ١٩٥٢م .
- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة : د. حسن العكيليّ ، ط١ ، دار الضياء ، الأردن ، ٢٠٠٧م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ) ، تح : أحمد محمد الخراط ، د. ط ، دار القلم ، دمشق ، د.ت .
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : د. صاحب أبو جناح ، ط١ ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٩م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عضيمة ، د.ط ، دار الحديث ، القاهرة ، د.ت .
- الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه : د. محمد سالم صالح ، ط١ ، دار غريب ، مصر ، ٢٠٠٦م .
- ردود أبي حيان الأندلسيّ على النحاة في الحروف الأحادية والثنائية : د. عمر محمد شهاب الدليمي ، مصر ، د.ت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار التراث العربي ، مصر ، ٢٠٠٥م .
- شرح الألفية : الحسن بن قاسم المراديّ، تح: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٧م .
- شرح التسهيل : ابن مالك ، تح : د . عبد الرحمن السيد ورفيقه ، ط١ ، دار هجر للطباعة والنشر مصر ، ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تح: أحمد السيد سيد أحمد ، دار التوفيقية للتراث ، القاهرة ، د.ت .
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاستراباذيّ (ت٦٨٦هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، تونس ، ١٩٨٧م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الانصاريّ ، دار الطلائع ، مصر ، د.ت .
- شرح عيون الإعراب : المجاشعيّ (ت٤٧٩هـ) ، تح : د. حنا ابن جميل حداد ، ط١ ، دار اليازوري ، الاردن ، ٢٠١١م.
- شرح اللمحة البدرية: ابن هشام الأنصاريّ ، تح : د. هادي نهر، ط١ ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٧م .
- شرح كتاب الحدود في النحو : عبد الله بن أحمد الفاكهيّ (ت٩٧٢هـ) ، تح: المتولي رمضان أحمد الدميريّ ، ط١ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، د.ت .
- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، قدم له ووضع حواشيه : د. إميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١م .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : محمد حماسة عبد اللطيف ، د. ط ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق : د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م .
- الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس المبّرد (ت٢٨٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٩٧م .
- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : محمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) ، تح : عبد الرزاق مهدي ، د.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : محمد الأنطاكيّ ، ط٤، دار الشرق العربي ، بيروت، د.ت .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزوميّ ، ط٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م .
- المسائل البصريات : أبو علي الفارسيّ ، تحقيق ودراسة : محمد الشاطر أحمد ، ط١ ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٩٨٥م .
- المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل ، تح : د. محمد كامل بركات ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠م.

- مشكل إعراب القرآن : مكي بن ابي طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار البشائر للنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٣.
- مصطلحات ليست كوفية : د. سعيد جاسم الزبيديّ ، د.ط ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م .
- مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤م : د. ياسين أبو الهيجاء ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ٢٠٠٨م .
- معاني القرآن : يحيى بن زكريا الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، تح : محمد علي النجار ورفيقيه ، د.ط ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه : إبراهيم بن السريّ المعروف بالزجاج (ت٣١١هـ) ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي ، د.ط ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائيّ ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن : جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ) ، ضبط وتصحيح : أحمد شمس الدين، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٩ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام ، تح : د. محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٥ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- المفصل في صنعة الإعراب : الزمخشريّ ، تح : خالد إسماعيل حسان ، ط٢ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٩م.
- مفهوم الجملة عند سيبويه :د.حسن عبد الغني الأسديّ ،ط١،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان،٢٠٠٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق الشاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، تح : عياد بن عيد الثبيتي، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، السعودية ، ١٤٢٨هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانيّ ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٢م .
- المقرَّب ، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، تح: أحمد عبد الستار الجواريّ ورفيقه، ط١ ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٧٢م .
- المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ : يحيى بن حمزة العلويّ (ت٧٤٩هـ) ، تح : د. هادي عبد الله ناجي ، ط١ ، مكتبة الرشد ناشرون ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩ م .
- نحو التيسير : د. أحمد عبد الستار الجواريّ ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠٠٦ م .
- النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائيّ ، ط١ ، دار الصادق ، بيروت ، د.ت .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي : د. محمد حماسة عبد اللطيف ، د.ط ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطيّ ، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م .

ـ المجلات :

١- المفعول معه في النحو العربي رفعاً نصباً وجراً : د. عبد الجبار فتحي زيدان ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠ م.